



الهيئة العامة للإقابة المالية  
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY



التقرير السنوي للتحليل إفصاحات الاستدامة والمناخ (ESG & TCFD)  
للمشركات المالية غير المصرفية والشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن  
السنة المالية 2024

إعداد:

الإدارة العامة للتنمية المستدامة

10 نوفمبر، 2025

## ملخص تنفيذي:

يُقدّم هذا التقرير السنوي صورة شاملة حول حالة الإفصاحات الصادرة عن الشركات المالية غير المصرفية، والشركات المقيدة بالبورصة المصرية، فيما يتعلق بالممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة الخاصة بالاستدامة (ESG)، والإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD)، وذلك عن السنة المالية 2024. ويهدف التقرير إلى تقييم مستوى التزام هذه الشركات بمتطلبات الإفصاح، وتحليل وتقييم جودة وشفافية الإفصاحات المقدمة في هذا الإطار.

ويتناول التقرير جزأين متكاملين لتحليل الإفصاحات الصادرة عن الشركات؛ يتمثل الجزء الأول في التحليل الكمي الذي يركز على قياس مدى التزام الشركات بتقديم الإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG)، والإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD)، المطلوبة وتحديد مستويات الامتثال المختلفة. أما الجزء الثاني فيتمثل في التحليل الكيفي (النوعي)، الذي يتناول تقييم محتوى الإفصاحات بصورة تفصيلية، مع استعراض أبرز أوجه القوة والقصور، وتقديم التوصيات الهادفة إلى رفع جودة وكفاءة الإفصاحات.

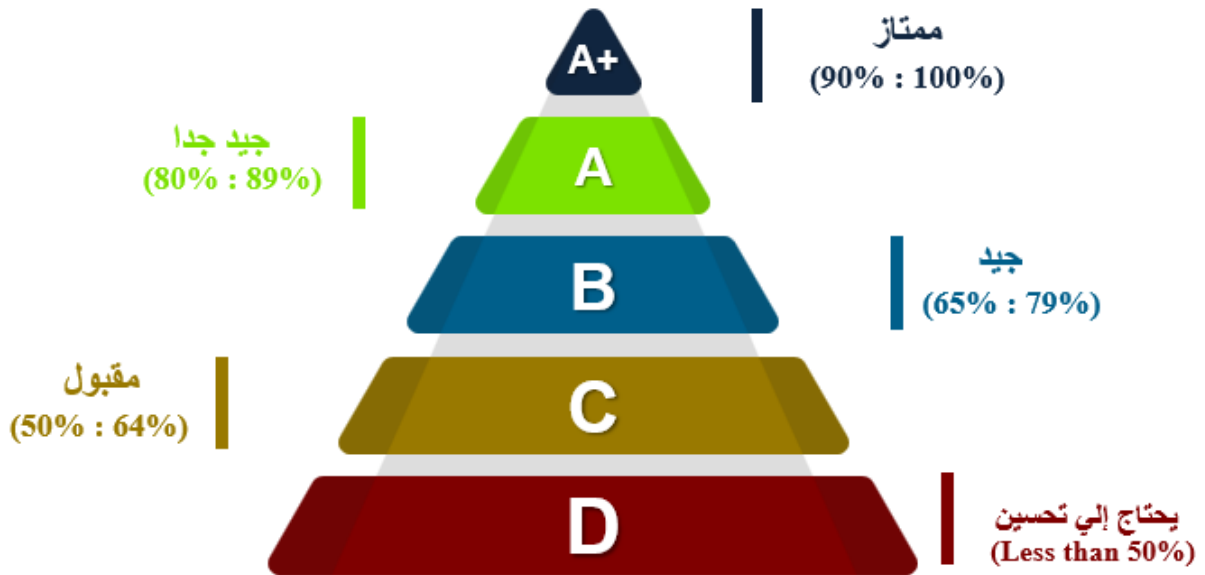
ويتم إجراء التحليلين الكمي والكيفي من خلال تقسيم الشركات محل الدراسة إلى فئتين رئيسيتين وفقاً لحالة القيد بالبورصة المصرية:

- الفئة الأولى: الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة المصرية الخاضعة لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية وفقاً للقرار رقم (107) لسنة 2021، ويتم تصنيفها وفقاً لقطاعات الأنشطة التالية: سوق المال، التأمين، التمويل العقاري، التمويل الاستهلاكي، التخصيم، التأجير التمويلي، والتمويل متناهي الصغر.
- الفئة الثانية: الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وفقاً للقرار رقم (108) لسنة 2021، والتي يتم تقسيمها إلى قطاع الخدمات المالية غير المصرفية وقطاعات أخرى مدرجة بالبورصة.

وفي إطار منهجية التحليل، تم تطبيق نموذج تقييم معدل، مستند إلى النموذج الإندونيسي مع تعديلات تراعي الخصوصية التشريعية والرقابية في مصر. يعتمد النموذج على خمسة معايير رئيسية مختلفة من حيث الأوزان النسبية في قياس جودة الإفصاحات: دقة ووضوح المعلومات (40%)، فعالية الإفصاح (20%)، موثوقية التقرير (15%)، الالتزام بالتوقيت (15%)، ووجود مرفقات داعمة (10%). كل معيار يقيم من 0 إلى 3 درجات ليُكوّن تقييماً متكاملًا وعادلاً.



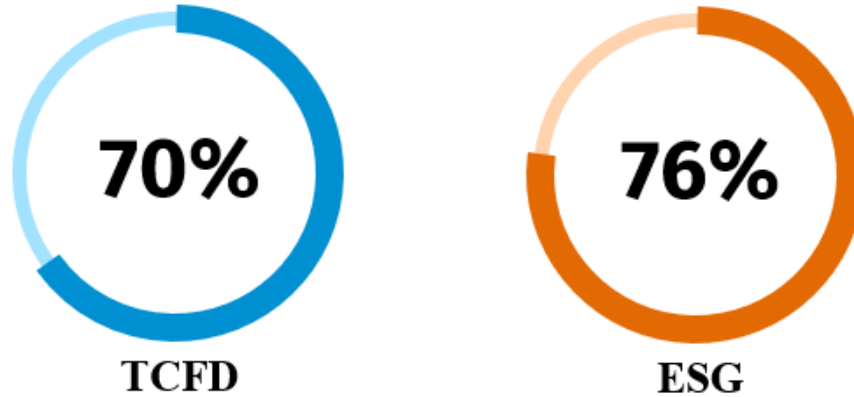
وقد تم تصنيف نتائج التقييم وفقاً لخمس تقييمات رئيسية تعكس مستوى التزام الشركات وجودة إفصاحاتها، وهي: ممتاز، جيد جداً، جيد، مقبول، ويحتاج إلى تحسين. ويستند هذا التصنيف إلى نطاقات محددة للدرجات تُمكن من التمييز الموضوعي بين مستويات الأداء.



وفي هذا الإطار، يستهل التقرير تحليله بالجانب الكمي، من خلال استعراض منهجي لمدى التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح المطلوبة، وقياس نسب ومستويات الامتثال ذات الصلة، بما يسهم في تكوين صورة عامة وموضوعية عن مستوى الالتزام المؤسسي، ويهيئ أساسًا تحليليًا منظمًا للانتقال إلى التحليل الكيفي المتعمق.

**أولاً: المستوى العام لالتزام الشركات بالإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG) والإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD).**

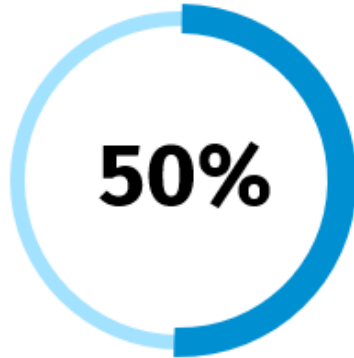
تم تقييم مدى التزام كل الشركات المخاطبة بتقديم الإفصاحات المتعلقة بـ ESG البالغ عددها 489 شركة والالتزام الشركات المخاطبة بتقديم الإفصاحات المتعلقة بـ TCFD البالغ عددها 236 شركة.



بلغت نسبة التزام الشركات بالإفصاحات المتعلقة بـ ESG نحو 76%، بينما سجلت الإفصاحات المتعلقة بـ TCFD نسبة التزام قدرها 70%.

**ثانيًا: مستوى التزام الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة المصرية بالإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG) والإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD).**

تم تقييم مدى التزام الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة المصرية المخاطبة بتقديم الإفصاحات المتعلقة بـ ESG البالغ عددها 250 شركة والالتزام الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة المصرية المخاطبة بتقديم الإفصاحات المتعلقة بـ TCFD البالغ عددها 96 شركة.



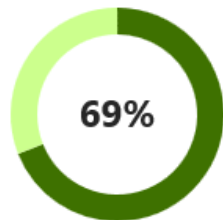
TCFD



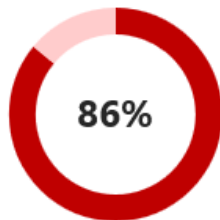
ESG

بلغت نسبة التزام الشركات بالإفصاحات المتعلقة بـ ESG نحو 63%، بينما سجلت الإفصاحات المتعلقة بـ TCFD نسبة التزام قدرها 50%.

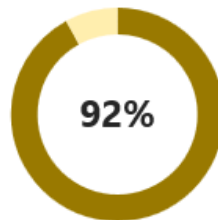
1. الإلتزام القطاعي للإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG) للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة.



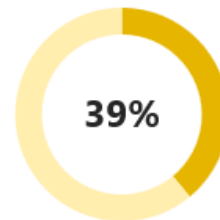
التمويل الاستهلاكي



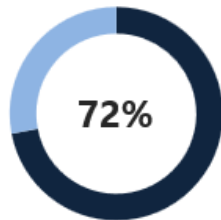
التمويل العقاري



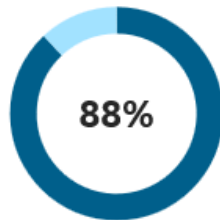
التأمين



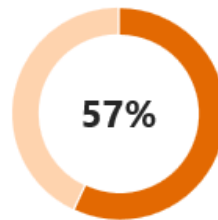
سوق المال



التمويل متناهي الصغر

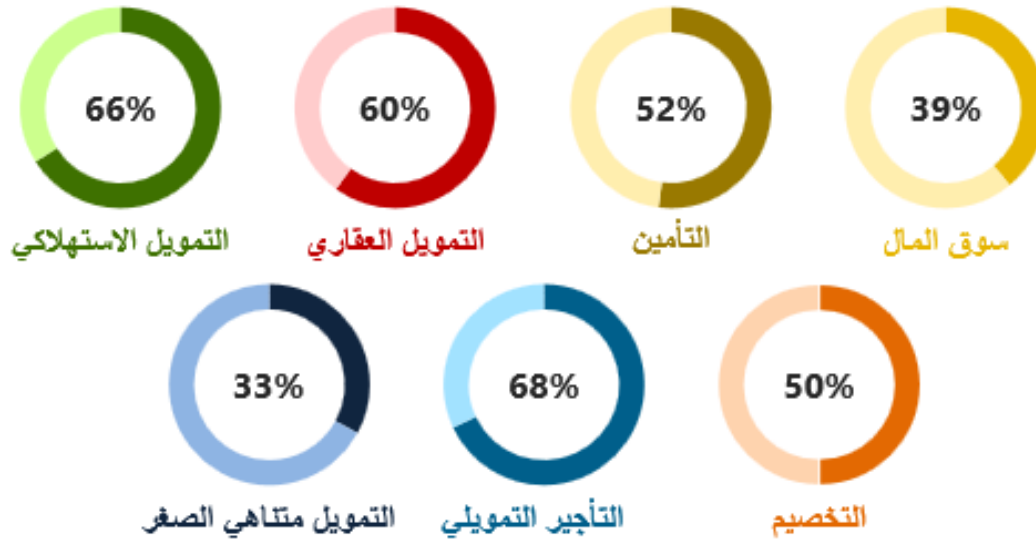


التأجير التمويلي



التخصيم

2. الالتزام القطاعي للإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) للشركات للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة.



ثالثاً: مستوى التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG) والإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD).

تم تقييم مدى التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية المخاطبة بتقديم الإفصاحات المتعلقة بـ ESG البالغ عددها 239 شركة والالتزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية المخاطبة بتقديم الإفصاحات المتعلقة بـ TCFD البالغ عددها 140 شركة.



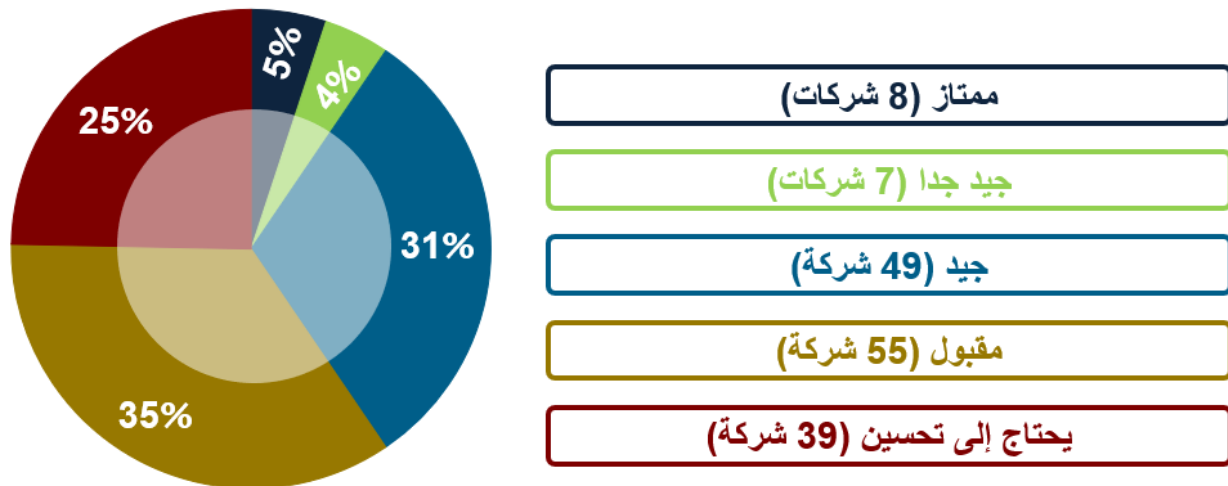
بلغت نسبة التزام الشركات بالإفصاحات المتعلقة بـ ESG نحو 90%، بينما سجلت الإفصاحات المتعلقة بـ TCFD نسبة التزام قدرها 85%.

وبعد استعراض النتائج الكمية المتعلقة بمستوى التزام الشركات بالإفصاحات المطلوبة، ينتقل التقرير إلى التحليل الكيفي الذي يركز على دراسة محتوى الإفصاحات المقدمة. ويهدف هذا الجزء إلى تقديم تقييم مفصل لجودة المعلومات المقدمة.

أولاً: نتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG) للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة.

1. الأداء الإجمالي للإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG) للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة:

تم تقييم الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة للسنة المالية 2024 والتي شملت 158 شركة.





## 2. الأداء القطاعي للإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG) للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة.

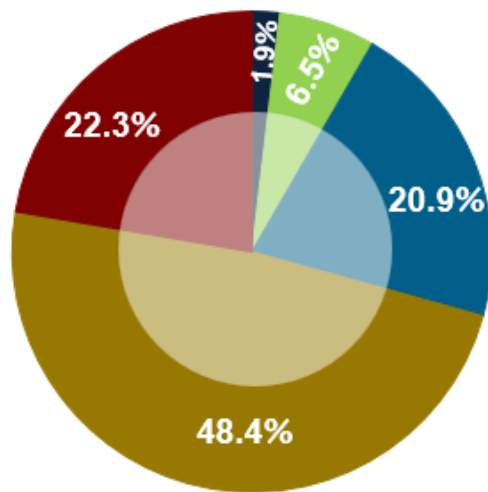
جدول (1): عدد الشركات والنسب المئوية للقطاعات المختلفة وفقا لمستويات التقييم

التقييم القطاع	ممتاز (A+)		جيد جدا (A)		جيد (B)		مقبول (C)		يحتاج تحسين (D)		الإجمالي
	النسبة المئوية	عدد الشركات	النسبة المئوية	عدد الشركات	النسبة المئوية	عدد الشركات	النسبة المئوية	عدد الشركات	النسبة المئوية	عدد الشركات	
سوق المال	10%	4	7%	3	12%	5	38%	16	33%	14	42
التأمين	0%	0	3%	1	38%	13	47%	16	12%	4	34
التمويل العقاري	15%	2	0%	0	31%	4	15%	2	39%	5	13
التمويل الاستهلاكي	5%	1	5%	1	40%	8	30%	6	20%	4	20
التخصيم	0%	0	0%	0	50%	2	50%	2	0%	0	4
التأجير التمويلي	3%	1	3%	1	38%	11	28%	8	28%	8	29
التمويل متناهي الصغر	0%	0	6%	1	38%	6	31%	5	25%	4	16

## ثالثاً: نتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG) للشركات المقيدة بالبورصة.

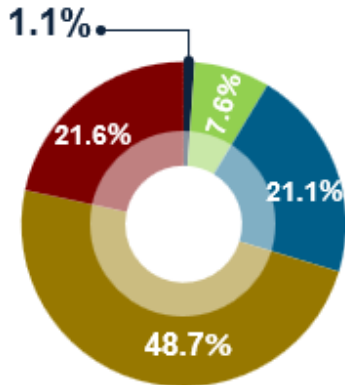
### 1. الأداء الإجمالي للإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG) للشركات المقيدة بالبورصة.

تم تقييم الشركات المقيدة بالبورصة للسنة المالية 2024 والتي شملت 215 شركة.



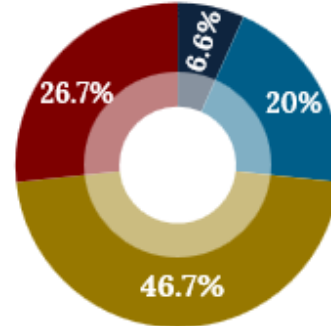


## 2. الأداء القطاعي للإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG) للشركات المقيدة بالبورصة.



القطاعات الأخرى (185 شركة)

- ممتاز (شركتين)
- جيد جدا (14 شركة)
- جيد (39 شركة)
- مقبول (90 شركة)
- يحتاج إلى تحسين (40 شركة)



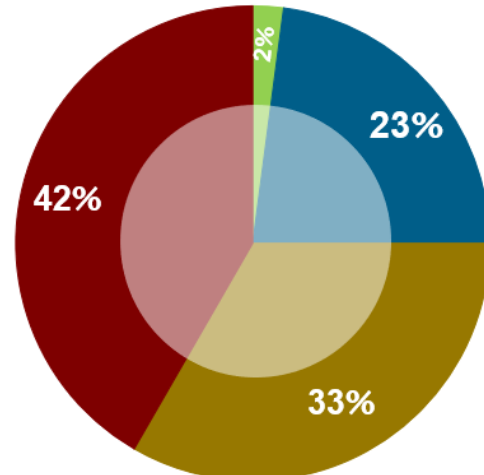
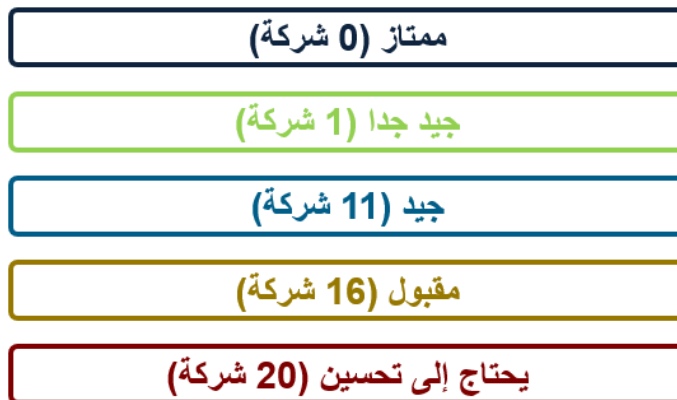
قطاع الخدمات المالية غير المصرفية (30 شركة)

- ممتاز (شركتين)
- جيد جدا (0 شركة)
- جيد (6 شركات)
- مقبول (14 شركة)
- يحتاج إلى تحسين (8 شركات)

ثالثاً: نتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة.

## 1. الأداء الإجمالي للإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة.

تم تقييم الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة للسنة المالية 2024 والتي شملت 48 شركة.



## 2. الأداء القطاعي للإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة.

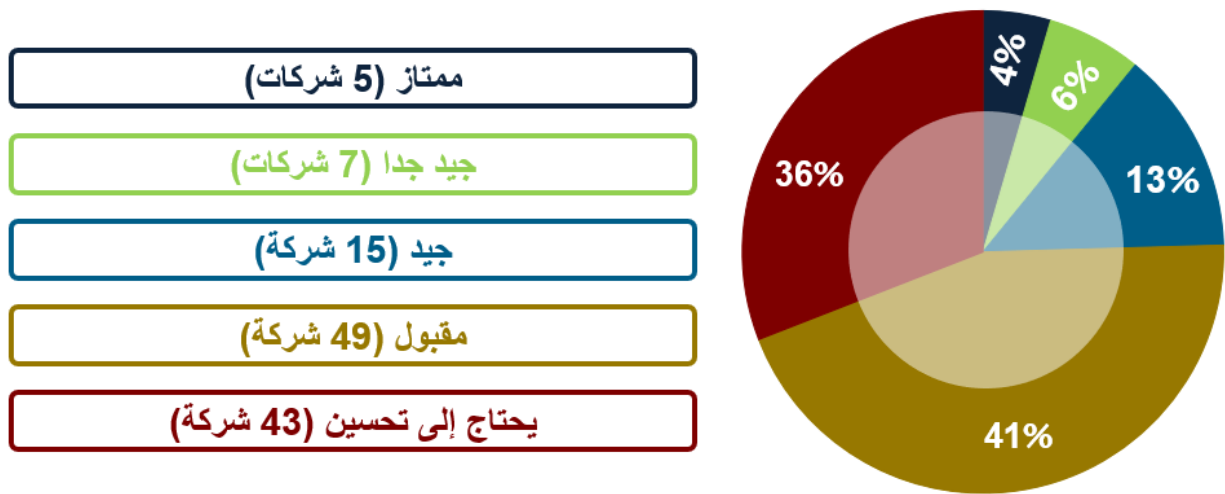
جدول (2): عدد الشركات والنسب المئوية للقطاعات المختلفة وفقا لمستويات التقييم

الاجمالي	ممتاز (A+)		جيد جدا (A)		جيد (B)		مقبول (C)		يحتاج تحسين (D)		التقييم القطاع
	النسبة المئوية	عدد الشركات	النسبة المئوية	عدد الشركات	النسبة المئوية	عدد الشركات	النسبة المئوية	عدد الشركات	النسبة المئوية	عدد الشركات	
13	%46	6	%23	3	%31	4	%0	0	%0	0	سوق المال
12	%25	3	%50	6	%25	3	%0	0	%0	0	التأمين
3	%33	1	%0	0	33%	1	%33	1	%0	0	التمويل العقاري
4	%25	1	%25	1	%50	2	%0	0	%0	0	التمويل الاستهلاكي
2	%100	2	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	التخصيم
11	%45	5	%45	5	%9	1	%0	0	%0	0	التأجير التمويلي
3	%67	2	%33	1	%0	0	%0	0	%0	0	التمويل متناهي الصغر

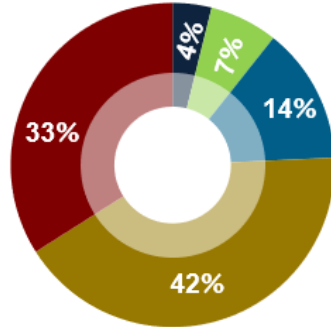
رابعًا: نتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) للشركات المقيدة بالبورصة.

## 1. الأداء الإجمالي للإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) للشركات المقيدة بالبورصة.

تم تقييم الشركات المقيدة بالبورصة للسنة المالية 2024 والتي شملت 119 شركة

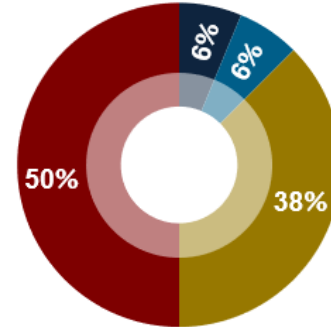


## 2. الأداء القطاعي للإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) للشركات المقيدة بالبورصة.



القطاعات الأخرى (103 شركة)

- ممتاز (4 شركات)
- جيد جدا (7 شركات)
- جيد (14 شركة)
- مقبول (43 شركة)
- يحتاج إلى تحسين (35 شركة)



قطاع الخدمات المالية غير المصرفية (16 شركة)

- ممتاز (1 شركة)
- جيد جدا (0 شركة)
- جيد (1 شركة)
- مقبول (6 شركات)
- يحتاج إلى تحسين (8 شركات)

وفيما يخص نقاط القوة، أظهرت الشركات التزاماً عاماً بمواعيد تقديم التقارير، مع وجود مستوى مقبول من الدقة والوضوح في بعض الإفصاحات، مما يعكس بداية تعزيز القدرات المؤسسية في هذا المجال. بالمقابل، كشفت النتائج عن تحديات تتعلق بالفاعلية، حيث لم تُظهر الغالبية العظمى من التقارير أثراً عملياً ملموساً للسياسات والممارسات المعلنة. كما لوحظ انخفاض مستوى الموثوقية نتيجة عدم اعتماد العديد من التقارير رسمياً، وغياب المستندات الداعمة التي تعزز جودة الإفصاحات وموثوقيتها. بالإضافة إلى ذلك، تركزت معظم الإفصاحات عند المستويات الأدنى.

وبناء عليه، توصي الإدارة بضرورة إنشاء وحدات متخصصة في الاستدامة داخل الشركات لضمان استمرار تطوير الإفصاحات. ويُشدد على أهمية اعتماد التقارير رسمياً من مجالس الإدارة واستصحاب مراجعات مستقلة تعزز من مصداقيتها. كما يجب التركيز على تطوير إفصاحات أكثر فاعلية تعكس الأثر الحقيقي للسياسات، مع إرفاق مرفقات داعمة وبيانات كمية مدعمة.

## قائمة المحتويات:

13	مقدمة:
14	الجزء الأول: التحليل الكمي ( تحليل مستوى الالتزام) .....
14	التحليل العام لالتزام الشركات بإفصاحات الاستدامة والمناخ (ESG & TCFD): .....
15	إجمالي أداء الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بتطبيق إفصاحات الاستدامة والمناخ (ESG & TCFD): .....
	التحليل القطاعي لمعدلات الالتزام للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة لإفصاحات الاستدامة (ESG): .....
16	.....
17	التحليل القطاعي لمعدلات الالتزام للشركات غير المقيدة المخاطبة بتقديم إفصاحات المناخ (TCFD): .....
19	التحليل الاجمالي لالتزام الشركات المقيدة بتقديم إفصاحات الاستدامة والمناخ (ESG & TCFD): .....
21	الجزء الثاني: التحليل الكيفي (الفني) لتقييم الإفصاحات .....
23	أولاً: تحليل نتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG) .
23	القسم الأول: تحليل نتائج تقييم إفصاحات الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة المصرية: .....
32	القسم الثاني: تحليل نتائج تقييم إفصاحات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.....
36	ثانياً: تحليل نتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD).....
36	القسم الأول: تحليل نتائج تقييم إفصاحات الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة .....
43	القسم الثاني: تحليل نتائج تقييم إفصاحات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.....
47	تحليل جوانب القوة وأوجه القصور في الإفصاحات ESG و TCFD: .....
47	أولاً جوانب القوة: .....
48	ثانياً أوجه القصور: .....
49	الخاتمة والتوصيات: .....

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال:

الإدارة العامة للتنمية المستدامة

البريد الإلكتروني: [sustainable.development@fra.gov.eg](mailto:sustainable.development@fra.gov.eg)

آية علي

مديرة الإدارة العامة للتنمية المستدامة بالهيئة

[aya.aly@fra.gov.eg](mailto:aya.aly@fra.gov.eg)

أحمد حمدي

أخصائي تمويل مستدام بالإدارة العامة للتنمية المستدامة

[Ahmed.hamdy@fra.gov.eg](mailto:Ahmed.hamdy@fra.gov.eg)

أحمد عبدالفتاح

أخصائي تمويل مستدام بالإدارة العامة للتنمية المستدامة

[ahmed.abdelfattah@fra.gov.eg](mailto:ahmed.abdelfattah@fra.gov.eg)

يحيى الخطيب

أخصائي تمويل مستدام بالإدارة العامة للتنمية المستدامة

[Yahia.mohamed@fra.gov.eg](mailto:Yahia.mohamed@fra.gov.eg)

عنوان المقر:

الهيئة العامة للرقابة المالية (مصر) - مبنى 136 - القرية الذكية - طريق القاهرة / الإسكندرية الصحراوي - الكيلو 28.

الرقم البريدي: 110

الموقع الإلكتروني: [/https://fra.gov.eg](https://fra.gov.eg)

## مقدمة:

انطلاقاً من دور الهيئة العامة للرقابة المالية في متابعة التزام الشركات بمبادئ الإفصاح والشفافية، وتطبيقاً لأحكام الحوكمة الرشيدة، وتعزيز ممارسات الاستدامة، تم إعداد هذا التقرير حول الإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG)، وكذلك الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) للشركات المالية غير المصرفية، وكذلك الشركات المقيدة بالبورصة، وذلك تنفيذاً لقراري مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقمي (107) و(108) لسنة 2021.

ينقسم التقرير إلى جزئين رئيسيين: الجزء الأول التحليل الكمي والجزء الثاني التحليل الكيفي. ويُعنى الجزء الأول من التقرير بتحليل مدى التزام الشركات بتقديم الإفصاحات المنوطة بالقرارين، وينقسم التحليل إلى قسمين وفقاً لحالة القيد بالبورصة. القسم الأول؛ للشركات غير المقيدة الخاضعة لرقابة الهيئة. والقسم الثاني؛ للشركات المقيدة بالبورصة، أما الجزء الثاني وهو التحليل الكيفي (الفني)، المعني بقياس وتحليل جودة الإفصاحات المنوطة بالقرارين بالشركات، وفقاً لحالة القيد بالبورصة كذلك.

ويغطي هذا التقرير الإفصاحات المقدمة عن السنة المالية 2024، حيث يوفر صورة شاملة عن واقع الإفصاحات خلال هذه الفترة، بما يعزز من دقة، وموضوعية البيانات المقدمة، ويسهم في تقييم الالتزام القائم، وتحديد أوجه القوة، والقصور. يأتي ذلك في إطار دعم جهود الهيئة لتعزيز السياسات الرقابية، وتطوير آليات المتابعة، بما يسهم في رفع كفاءة السوق المالي، وضمان عدالته، واستدامته على المدى الطويل، فضلاً عن تعزيز قدرة الشركات على مواجهة المخاطر، والفرص المرتبطة بالتغيرات المناخية، بما ينسجم مع توجهات التنمية المستدامة على المستويين الوطني، والدولي.

## الجزء الأول: التحليل الكمي ( تحليل مستوى الالتزام)

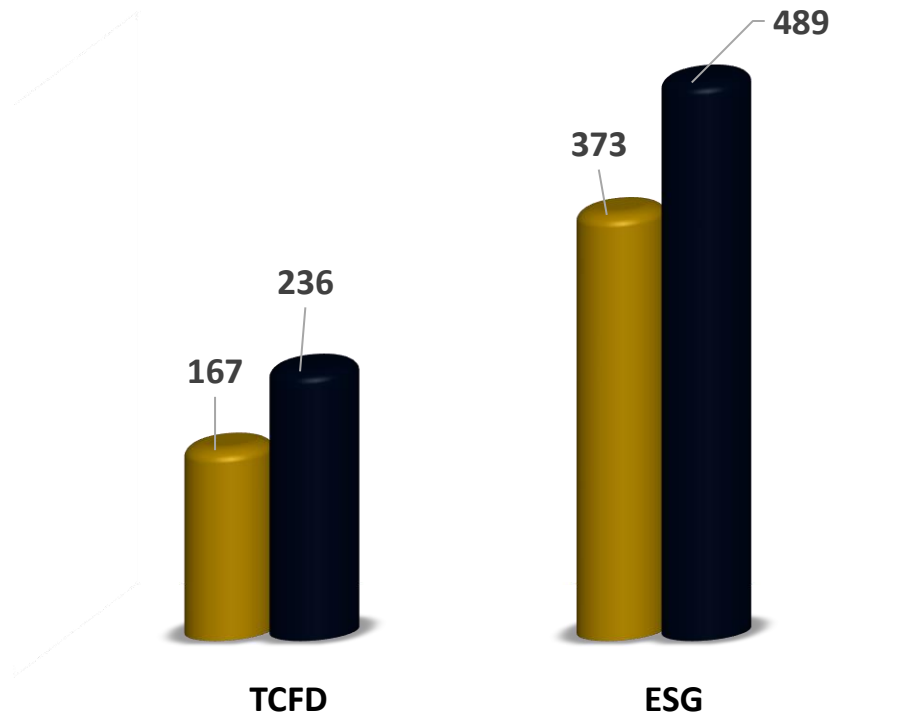
في هذا الجزء من التقرير، يتم التركيز على التحليل الكمي لإفصاحات الشركات، وذلك لتقييم مدى التزامها بتقديم المعلومات المتعلقة بالاستدامة (ESG) والآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) وفقاً لقراري مجلس إدارة الهيئة رقمي (107) و(108) لسنة 2021. ويهدف التحليل إلى قياس مستوى الالتزام العام للشركات المخاطبة، سواء الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة أو الشركات المقيدة بالبورصة، مع تقديم صورة دقيقة عن مدى شمولية الإفصاحات ومدى التزام كل قطاع

### التحليل العام لالتزام الشركات بإفصاحات الاستدامة والمناخ (ESG & TCFD):

يتضمن هذا التحليل العام لتقييم مستويات التزام الشركات المخاطبة بقراري مجلس إدارة الهيئة فيما يخص الإفصاحات المنوطة بالقرارين عن السنة المالية 2024.

بيان (1): إحصائية عامة حول أداء الشركات المخاطبة بتطبيق إفصاحات ESG و TCFD خلال عام 2024

الشركات المخاطبة ■ الشركات الملتزمة ■



بلغت نسبة التزام الشركات بتقديم الإفصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG) نحو 76% من إجمالي الشركات المخاطبة، وهو ما يعكس ارتفاع مستوى الوعي لدى الشركات بأهمية الإفصاحات المرتبطة بالاستدامة ودورها في تعزيز الثقة والشفافية داخل القطاع المالي غير المصرفي، وبالنسبة للإفصاحات المتعلقة

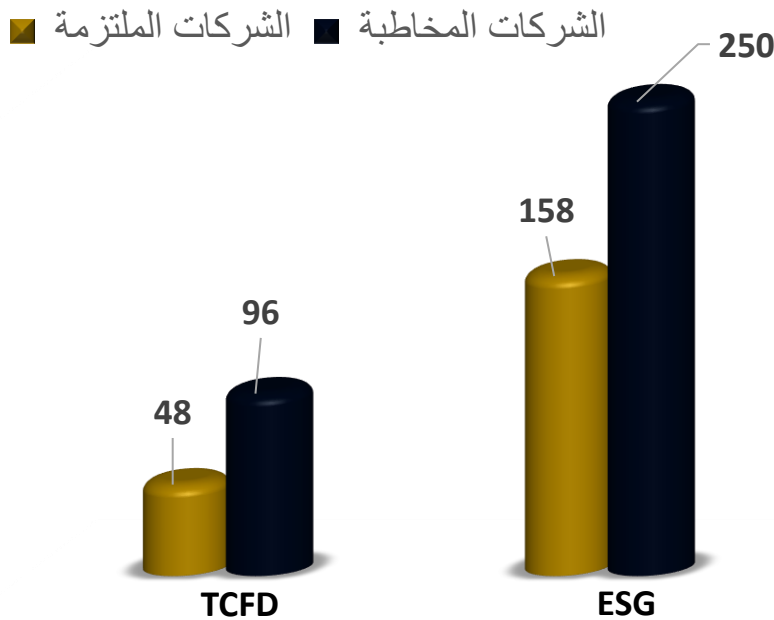


بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD)، فقد سجلت الشركات المخاطبة نسبة التزام بلغت نحو 70%، الأمر الذي يعكس تنامي إدراك الشركات لأهمية دمج المخاطر والفرص المناخية ضمن هياكل الحوكمة والإدارة الاستراتيجية وإفصاحاتها الدورية.

## إجمالي أداء الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بتطبيق إفصاحات الاستدامة والمناخ (ESG & TCFD):

يوضح الرسم البياني مستويات التزام الشركات المخاطبة من الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة بتطبيق متطلبات الإفصاح وفقاً لكل من إطار الإفصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG) وإطار الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) خلال عام 2024.

بيان (2): إحصائية عامة حول أداء الشركات المخاطبة المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة بتطبيق إفصاحات ESG وTCFD خلال عام 2024



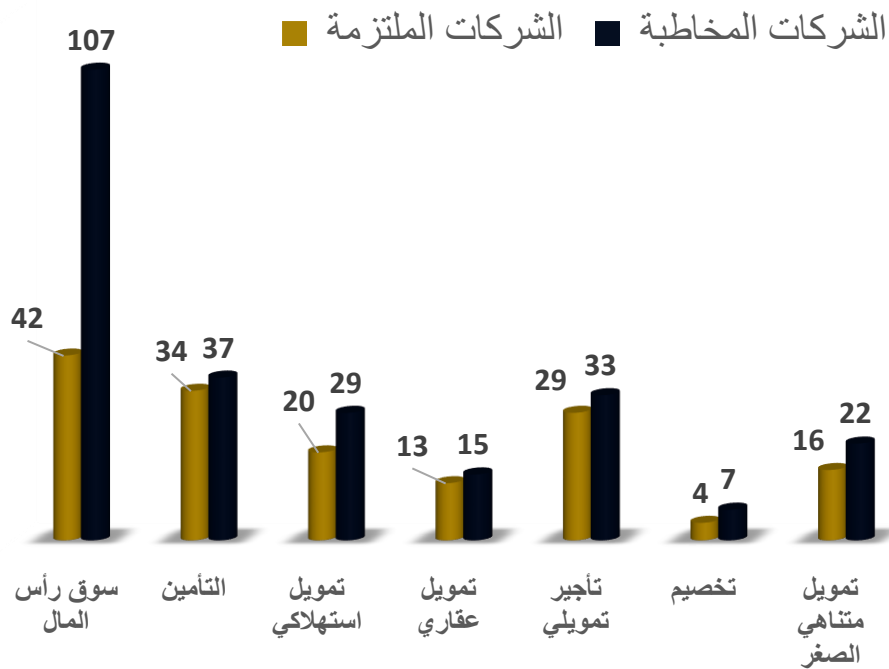
تمثل نسبة التزام إجمالي الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة نحو 50% من إجمالي الشركات المخاطبة وفق متطلبات إفصاحات (TCFD)، وهي نسبة تعكس تقدماً محدوداً نسبياً في مستوى الالتزام، وتبرز الحاجة إلى مواصلة جهود التوعية وبناء القدرات المؤسسية لتعزيز جاهزية هذه الشركات للإفصاح عن المخاطر والفرص المالية المرتبطة بالتغيرات المناخية، وبما يدعم مواءمة سياساتها مع توجهات الهيئة نحو تحقيق الاقتصاد منخفض الكربون.

أما فيما يتعلق بإفصاحات (ESG)، فقد بلغت نسبة التزام الشركات نحو 63% من إجمالي الشركات المخاطبة وفق متطلبات إفصاحات (ESG)، وهو ما يعكس تطوراً ملحوظاً في تبني معايير الإفصاح غير المالي ودمج مبادئ الاستدامة ضمن الممارسات المؤسسية.

### التحليل القطاعي لمعدلات الالتزام للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة لإفصاحات الاستدامة (ESG):

تحليل التزام الشركات المخاطبة المالية غير المصرفية غير المقيدة بتقديم تقارير الإفصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG) لعام 2024. ويوضح الرسم البياني تباين مستويات التزام الشركات خلال عام 2024، وذلك وفقاً لتوزيع القطاعات والأنشطة المختلفة، بما يعكس تدرج مستويات الجاهزية المؤسسية ومدى الوعي بمتطلبات الاستدامة داخل كل نشاط.

بيان (3): عدد ونسب التزام الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة المخاطبة بتقديم تقارير إفصاحات ESG وفقاً لتصنيف القطاعات



حقق قطاع التأمين أعلى مستوى التزام بين جميع القطاعات بنسبة 92% من الشركات المخاطبة، ما يعكس استجابة قوية لتوجهات الهيئة في دمج ممارسات الاستدامة ضمن الأطر التشغيلية والإفصاحية للشركات العاملة في هذا القطاع.

أما بالنسبة لأنشطة شركات التمويل فقد جاءت نسب الالتزام متباينة على النحو الآتي:

- نشاط التأجير التمويلي: سجل نسبة التزام 88%، وهو من أعلى المعدلات داخل القطاع.
- نشاط التمويل العقاري: بلغت نسبة الالتزام 86%.
- نشاط التمويل متناهي الصغر: حقق نسبة التزام 72%.
- نشاط التمويل الاستهلاكي: سجل نسبة التزام 69%.
- نشاط التخصيم: حقق أقل نسبة التزام داخل الأنشطة غير المصرفية بنحو 57%.

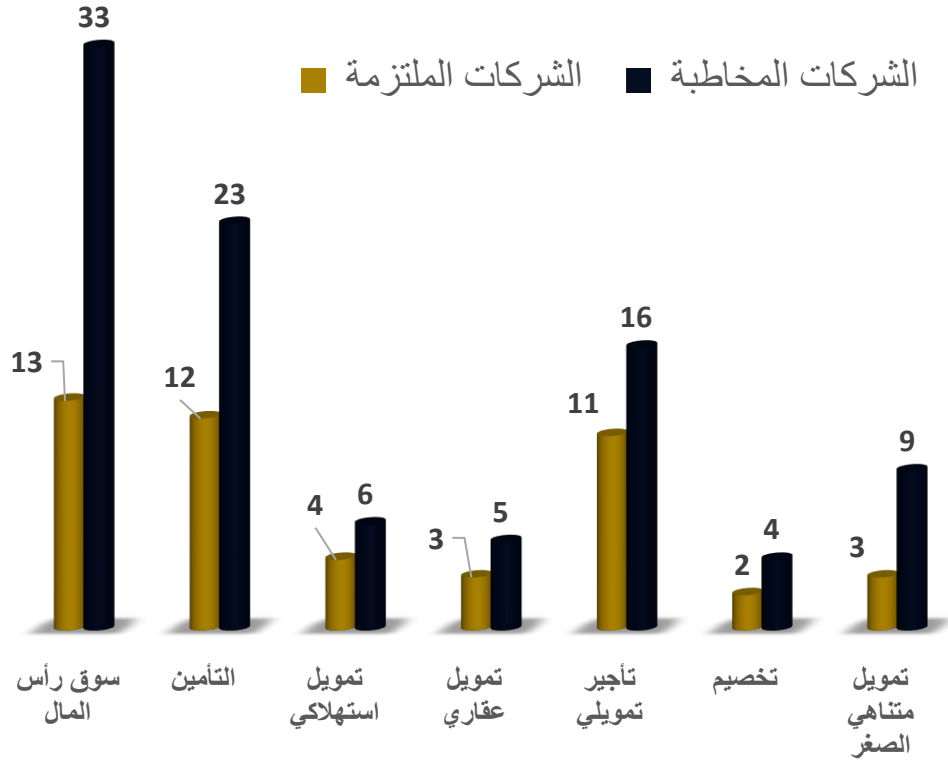
وبوجه عام، بلغ متوسط نسبة الالتزام لدى شركات التمويل نحو 77%، وهو ما يعكس أداءً إيجابياً ومنتامياً في مستوى الإفصاح والاستجابة لمتطلبات قرارات الهيئة ذات الصلة بالإفصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG).

تصدّر قطاع سوق رأس المال من حيث عدد الشركات المخاطبة، حيث بلغ عددها (107) شركة، إلا أن نسبة الالتزام بتقديم التقارير بلغت 39% فقط من إجمالي الشركات المخاطبة بالقطاع، وهو ما يشير إلى الحاجة إلى مزيد من رفع الوعي وتعزيز القدرات الفنية في هذا القطاع الحيوي.

### التحليل القطاعي لمعدلات الالتزام للشركات غير المقيدة المخاطبة بتقديم إفصاحات المناخ (TCFD):

يوضح الرسم البياني التالي تباين مستويات التزام الشركات المخاطبة المالية غير المصرفية غير المقيدة بتقديم تقارير الإفصاح المناخي وفقاً لإطار TCFD خلال عام 2024، بما يعكس مدى تطور قدرات الشركات على دمج اعتبارات المناخ ضمن استراتيجياتها وإدارتها للمخاطر والفرص المالية ذات الصلة بالتغيرات المناخية.

بيان (4): عدد ونسب التزام الشركات المخاطبة المالية غير المصرفية غير المقيدة بتقديم تقارير إفصاحات TCFD وفقاً لتصنيف القطاعات



أنشطة شركات التمويل، فقد جاءت مستويات الالتزام متباينة على النحو الآتي:

- نشاط التأجير التمويلي: سجل أعلى نسبة التزام داخل أنشطة شركات التمويل بلغت 68%، ما يعكس تقدماً واضحاً في دمج الإفصاح المناخي في هياكل الحوكمة وإدارة المخاطر.
- نشاط التمويل الاستهلاكي: حقق نسبة التزام 66%، بما يشير إلى تحسن تدريجي في استيعاب متطلبات الإفصاح المناخي.
- نشاط التمويل العقاري: بلغت نسبة الالتزام 60%، وهي نسبة تعكس إدراكاً متزايداً للعلاقة بين أنشطة التطوير والتمويل العقاري والمخاطر المناخية طويلة الأجل.
- نشاط التخصيم: سجل نسبة التزام 50%، وهي من أدنى النسب داخل القطاع، ما يؤكد الحاجة إلى مزيد من الدعم الفني والتوعية.
- نشاط التمويل متناهي الصغر: حقق نسبة التزام 33%، وهو ما يعكس محدودية الإمكانيات الفنية والإدارية داخل هذا النشاط مقارنة بباقي الأنشطة.

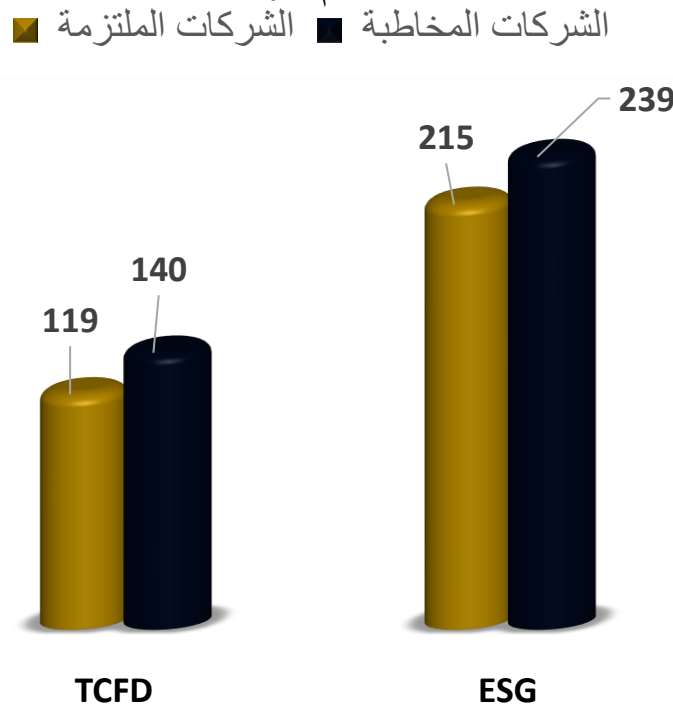
وبوجه عام، تُظهر هذه النتائج أن متوسط الالتزام داخل قطاع شركات التمويل بلغ نحو 57% وهي نسبة لا تزال دون المستوى المأمول، أما قطاع التأمين فقد سجّل نسبة التزام بلغت 52% من إجمالي الشركات المخاطبة، ورغم أنه يُعد من أكثر القطاعات عددًا من حيث الشركات المشمولة بالإفصاح، فإن هذه النسبة تشير إلى محدودية التقدّم وضرورة تكثيف الدعم الفني والتدريبي لتعزيز جاهزية القطاع في التعامل مع متطلبات الإفصاحات المناخية واستيعاب مخاطرها على الأنشطة التأمينية والمحافظة الاستثمارية.

وتصدّر قطاع سوق رأس المال من حيث عدد الشركات المخاطبة، حيث بلغ عددها (33) شركة، إلا أن نسبة الالتزام بتقديم الإفصاحات المناخية لم تتجاوز 39%، وهو ما يشير إلى الحاجة لمزيد من بناء القدرات الفنية وتعزيز فهم الشركات لمتطلبات الإفصاح المناخي المتكامل.

### التحليل الإجمالي لالتزام الشركات المقيدة بتقديم إفصاحات الاستدامة والمناخ (ESG & TCFD):

يوضح الرسم البياني أداء الشركات المقيدة في البورصة المصرية في تطبيق متطلبات الإفصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG) والإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) خلال عام 2024، وذلك وفقًا لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (108) لسنة 2021.

بيان (5): إحصائية عامة حول أداء الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة بتطبيق إفصاحات ESG وTCFD خلال عام 2024





وتُظهر النتائج ارتفاعاً ملحوظاً في مستويات الالتزام، حيث بلغت نسبة التزام الشركات المقيدة بتطبيق متطلبات الإفصاحات ESG نحو 90% من إجمالي الشركات المخاطبة، مما يعكس تطوراً في جاهزية الشركات المدرجة لتبني معايير الإفصاح المستدام وتعزيز الشفافية المؤسسية.

كما بلغت نسبة الالتزام بتطبيق إفصاحات TCFD نحو 85%، وهو ما يؤكد تزايد إدراك الشركات المقيدة لأهمية الإفصاح عن المخاطر والفرص المرتبطة بالتغيرات المناخية ضمن تقاريرها السنوية.



## الجزء الثاني: التحليل الكيفي (الفني) لتقييم الإفصاحات

يُعد هذا الجزء من التقرير المرحلة الجوهرية لإجراء التحليل الكيفي للإفصاحات، حيث يتم من خلاله استعراض وتحليل البيانات المستخلصة من الإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة والمتعلقة بالاستدامة (ESG)، وكذلك الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD). ويغطي هذا التحليل كلاً من الشركات المالية غير المصرفية، والشركات المقيدة بالبورصة التي قامت بتسليم الإفصاحات للهيئة، بهدف تقييم جودة الإفصاحات ومستوى الالتزام والشفافية فيها.



وفي هذا الإطار، سيركز التحليل على الشركات التي قامت بتقديم الإفصاحات المطلوبة، مع تقسيمها إلى قسمين رئيسيين وفقاً لحالة القيد بالبورصة المصرية. يشمل القسم الأولي الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة، والتي سيتم تصنيفها وفقاً لقطاعات الأنشطة التالية: (سوق المال، التأمين، التمويل العقاري، التمويل الاستهلاكي، التخصيم، التأجير التمويلي، والتمويل متناهي الصغر). ويهدف هذا التصنيف إلى ضمان تحليل معمق يعكس طبيعة الأنشطة المختلفة داخل القطاع المالي غير المصرفي ومستوى التزام كل قطاع بمعايير الإفصاح.





أما القسم الثاني، فيشمل الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، والتي سيتم تقسيمها إلى قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، وقطاعات أخرى مقيدة بالبورصة. ويتيح هذا التقسيم تقديم صورة شاملة حول مستويات الامتثال ومتطلبات الإفصاح عبر مختلف القطاعات المدرجة في السوق.

ويهدف هذا التحليل إلى تقديم قراءة موضوعية وحيادية لتقييم قدرة الشركات على تقديم الإفصاحات بجودة مرتفعة، مع التركيز على إبراز الجوانب الإيجابية التي تمثل نقاط قوة في الممارسات القائمة، وكذلك الوقوف على أوجه القصور والتحديات التي تعكس نقاط ضعف تحتاج إلى مزيد من التطوير.

## أولاً: تحليل نتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG)

في هذا الجزء من التقرير، يتم تحليل نتائج تقييم الإفصاحات الخاصة بممارسات البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) لعدد 373 شركة، وذلك بهدف الوقوف على مدى توافق هذه الإفصاحات مع متطلبات ومعايير الإفصاح. ولتحقيق دقة وشمولية أكبر في التحليل، تم تقسيم الإفصاحات إلى قسمين رئيسيين وفقاً لحالة القيد: القسم الأول يختص بالشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة، ويتضمن تحليلاً عاماً وتحليلاً قطاعياً للشركات المالية غير المصرفية حسب نشاطها؛ أما القسم الثاني فيتناول الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، من خلال تحليل عام لمستوى الإفصاح، يعقبه تحليل تفصيلي لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية وبقية القطاعات الأخرى.

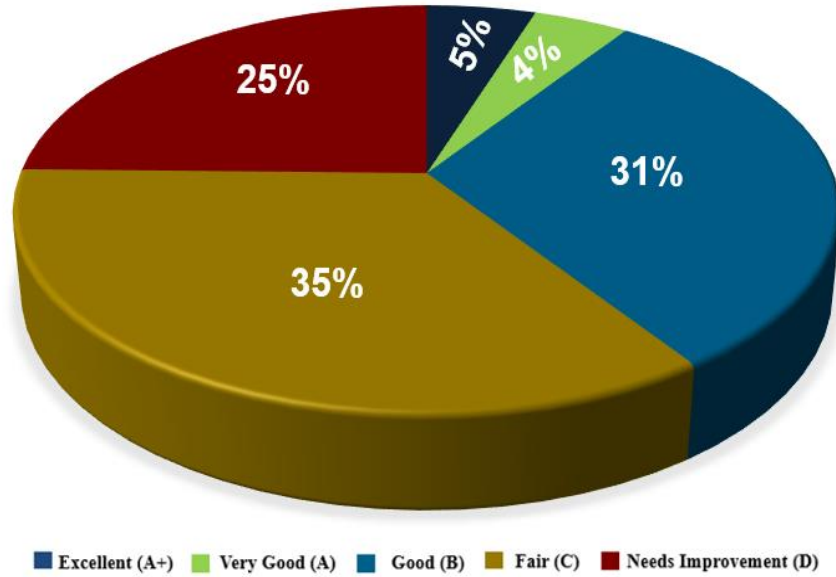
### القسم الأول: تحليل نتائج تقييم إفصاحات الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة المصرية:

يتناول هذا الجزء تحليل إفصاحات الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة المصرية لرصد مستويات الإفصاح عن الآثار المالية للتغيرات المناخية، من خلال تحليل عام وتحليل قطاعي وفقاً للقطاع المالي غير المصرفي.

### التحليل العام للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة المصرية:

أظهرت نتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة ESG للشركات غير المقيدة - وفقاً للتوزيع الموضح في البيان التالي - تبايناً واضحاً في مستويات الأداء بين الشركات محل التقييم 158 شركة.

بيان (6): نسب مستويات التقييم للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة



تعكس نتائج التقييم أن شريحة محدودة للغاية من الشركات تمكنت من تحقيق مستويات مرتفعة من جودة الإفصاح، حيث لم تتجاوز نسبة الشركات الحاصلة على تقييم ممتاز 5% من إجمالي الشركات محل التقييم والبالغ عددها 8 شركات، وهو ما يشير إلى أن الالتزام الكامل بأفضل الممارسات والمعايير المتقدمة للإفصاح لا يزال استثناءً داخل السوق، وليس سلوكًا مؤسسيًا عامًا. ويظهر ذلك وجود فجوة واضحة بين الأطر التنظيمية المعتمدة وبين مستوى التطبيق الفعلي داخل الشركات، بما يعكس تحديات تتعلق بقدرات الحوكمة، ووعي الإدارات العليا للشركات بأهمية الإفصاح عالي الجودة.

وفي السياق ذاته، فإن حصول 7 شركات فقط بنسبة 4% على تقييم جيد جدًا، يعكس وجود نواة محدودة من الشركات التي تجاوزت الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح، واستطاعت تحقيق مستوى متقدم نسبيًا من الشفافية والاتساق، إلا أن هذا التقدم لا يزال غير كافٍ للوصول إلى مرحلة الريادة أو التميز المستدام. ويشير ذلك إلى أن هذه الشركات تقف في منطقة انتقالية بين الالتزام الشكلي والتطبيق المتكامل، بما يستدعي مزيدًا من التطوير، وربط الإفصاح بالاستراتيجية المؤسسية وإدارة المخاطر.

بينما تعكس الشركات الحاصلة على تقييم جيد، والبالغ عددها 49 شركة بنسبة 31% من إجمالي الشركات محل التقييم، وجود قاعدة كبيرة نسبيًا من الشركات التي نجحت في الوفاء بالمتطلبات الأساسية

للإفصاح بدرجة مقبولة. ويشير ذلك إلى أن الإطار التنظيمي القائم قد أسهم في ترسيخ حد أدنى من الالتزام داخل السوق، إلا أن هذا المستوى يظل أقرب إلى الامتثال الإجرائي منه إلى الإفصاح القائم على الجودة والقيمة المعلوماتية. كما يعكس هذا الوضع محدودية التكامل بين الإفصاح والاستراتيجية المؤسسية، بما يستدعي توجيه هذه الشريحة نحو تطوير نظم الإفصاح والارتقاء بها إلى المستويات الأعلى.

وفي المقابل، تمثل الشركات الحاصلة على تقييم مقبول الشريحة الأكبر من حيث العدد، بإجمالي 55 شركة ونسبة 35%، وهو ما يكشف عن تركز غالبية الشركات عند مستويات منخفضة من جودة الإفصاح. ويعكس ذلك وجود قصور هيكلي في القدرات المؤسسية، سواء على مستوى النظم الداخلية، أو الكوادر الفنية، أو آليات الحوكمة والمتابعة. كما يشير هذا التركز إلى أن الإفصاح لدى هذه الشركات لا يزال يُنظر إليه باعتباره التزامًا شكليًا، وليس أداة لدعم الشفافية أو تحسين كفاءة اتخاذ القرار داخل السوق.

أما الشركات التي حصلت على تقييم يحتاج إلى تحسين، والبالغ عددها 39 شركة بنسبة 25%، فتمثل تحديًا جوهريًا للمنظومة ككل، حيث يعكس هذا المستوى ضعفًا واضحًا في الالتزام بالمعايير ذات الصلة، وغياب البنية المؤسسية القادرة على إنتاج إفصاحات موثوقة ومنظمة. وتؤكد هذه النسبة المرتفعة نسبيًا الحاجة إلى تدخلات عاجلة وموجهة، تشمل تقديم الدعم الفني وبناء القدرات، إلى جانب تعزيز آليات المتابعة والتدرج في تطبيق المتطلبات، بما يضمن رفع الحد الأدنى من جودة الإفصاح داخل السوق.

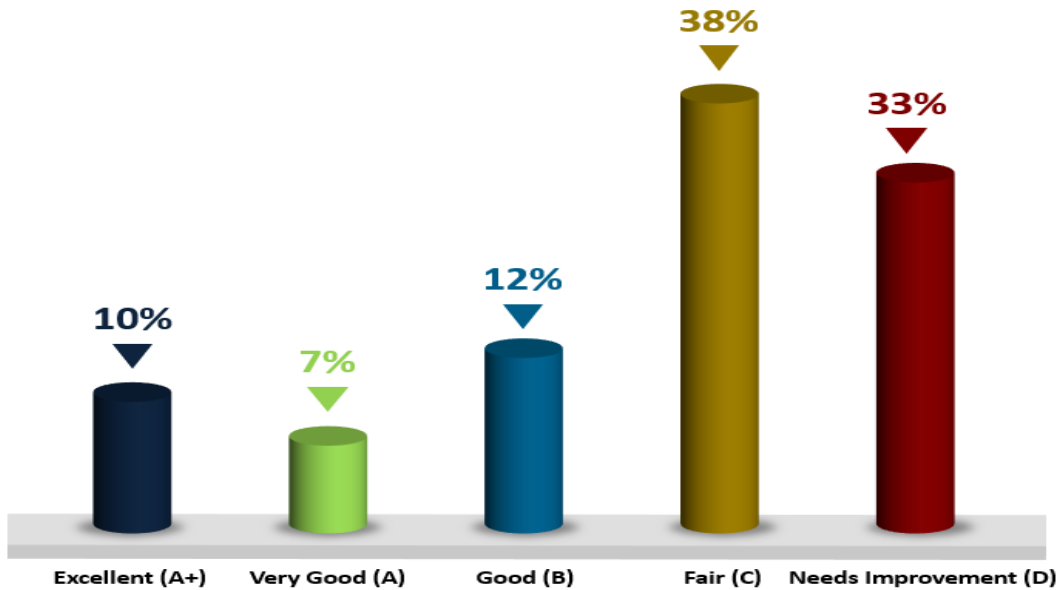
## التحليل القطاعي لنتائج تقييم الإفصاحات (ESG) للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة:

في إطار تقييم الإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG) للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة، تم إجراء تحليل قطاعي لكافة القطاعات التي تراقب عليها الهيئة لإبراز أوجه التباين في مستويات الإفصاح بين مختلف القطاعات.

### قطاع سوق المال:

يوضح البيان التالي نتائج تقييم الإفصاحات الصادرة عن الشركات، والبالغ عددها 42 شركة.

بيان (7): توزيع قطاع سوق المال وفقاً لمستويات التقييم

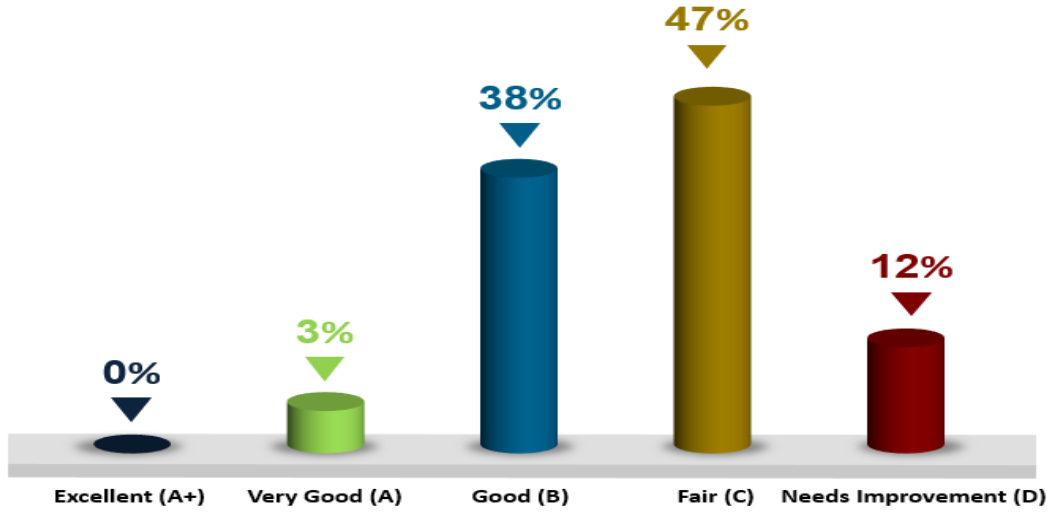


أظهرت نتائج التقييم أن عدد الشركات الحاصلة على تقييم ممتاز بلغ 4 شركات بنسبة 10%، تلتها الشركات ذات التقييم جيد جداً بعدد 3 شركات بنسبة 7%، ثم الشركات الحاصلة على تقييم جيد بعدد 5 شركة تمثل 12% من إجمالي العينة.

في المقابل، استحوذ التقييم المقبول على النسبة الأكبر من الشركات، حيث بلغ عددها 16 شركة بنسبة 38% من الإجمالي، مما يعكس تركز الجزء الأكبر من الشركات عند هذا المستوى. أما الشركات التي تحتاج إلى تحسين فقد بلغ عددها 14 شركة بنسبة 33%، لتأتي في المرتبة الثانية من حيث الحجم النسبي بعد فئة التقييم المقبول.

## قطاع التأمين:

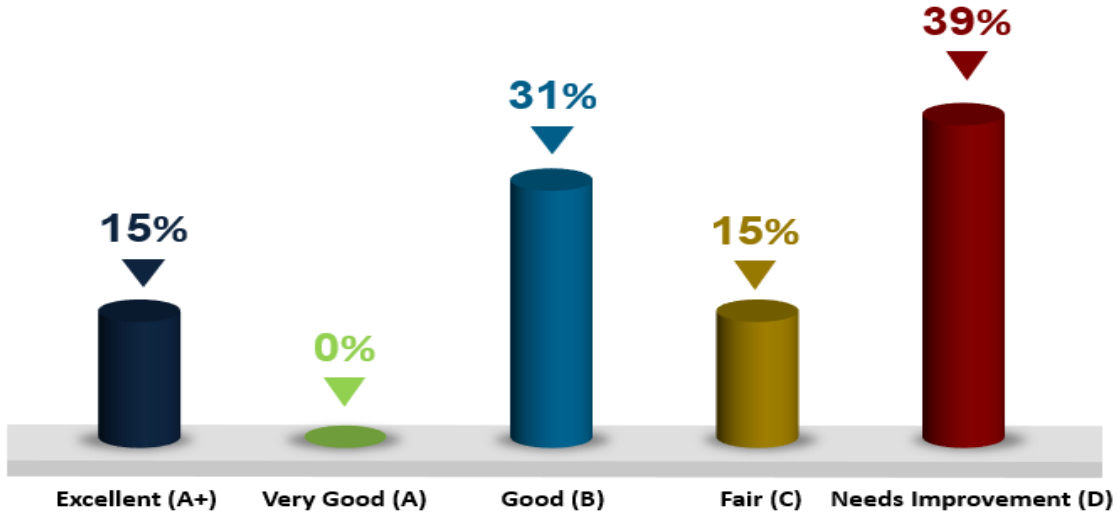
يوضح البيان التالي نتائج تقييم الإفصاحات الصادرة عن الشركات، والبالغ عددها 34 شركة.  
بيان (8): توزيع قطاع التأمين وفقاً لمستويات التقييم



أظهرت النتائج محدودة واضحة في عدد الشركات التي تمكنت من الوصول إلى أعلى مستويات التقييم، حيث لم تحصل أي شركة على تقييم ممتاز، بينما حققت شركة واحدة فقط بنسبة 3% تقييم جيد جداً، كما بلغ عدد الشركات الحاصلة على تقييم جيد نحو 13 شركة بنسبة 38%، تليها الشركات التي حصلت على تقييم مقبول بعدد 16 شركة بنسبة 47%، وهي الفئة الأكبر حجماً ضمن العينة، مما يشير إلى تمركز أغلب الشركات عند هذا المستوى من الأداء. أما الشركات التي تحتاج إلى تحسين فقد بلغ عددها 4 شركات بنسبة 12%.

## قطاع التمويل العقاري:

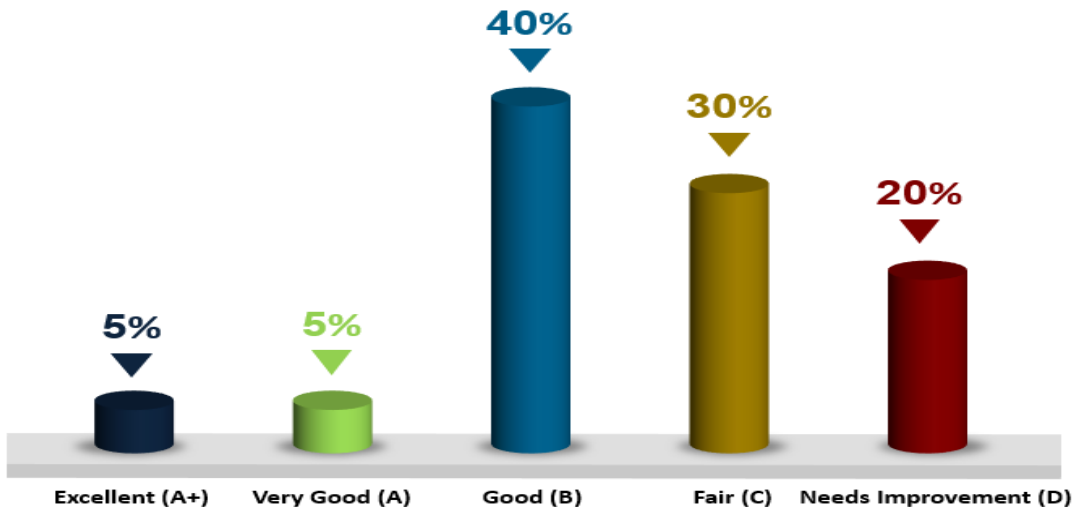
يوضح البيان التالي نتائج تقييم الإفصاحات الصادرة عن الشركات، والبالغ عددها 13 شركة.  
بيان (9): توزيع قطاع التمويل العقاري وفقاً لمستويات التقييم



أظهرت النتائج أن عدد الشركات التي حصلت على تقييم ممتاز بلغ شركتين فقط بنسبة 15%، في حين لم تحصل أي شركة على تقييم جيد جداً. أما الشركات الحاصلة على تقييم جيد فقد بلغ عددها 4 شركات بنسبة 31%، تليها الشركات التي حصلت على تقييم مقبول بعدد شركتين بنسبة 15%، وجاءت النسبة الأكبر من نصيب الشركات التي تحتاج إلى تحسين بعدد 5 شركات تمثل نحو 39% من إجمالي العينة.

## قطاع التمويل الاستهلاكي:

يوضح البيان التالي نتائج تقييم الإفصاحات الصادرة عن الشركات، والبالغ عددها 20 شركة.  
بيان (10): توزيع قطاع التمويل الاستهلاكي وفقاً لمستويات التقييم



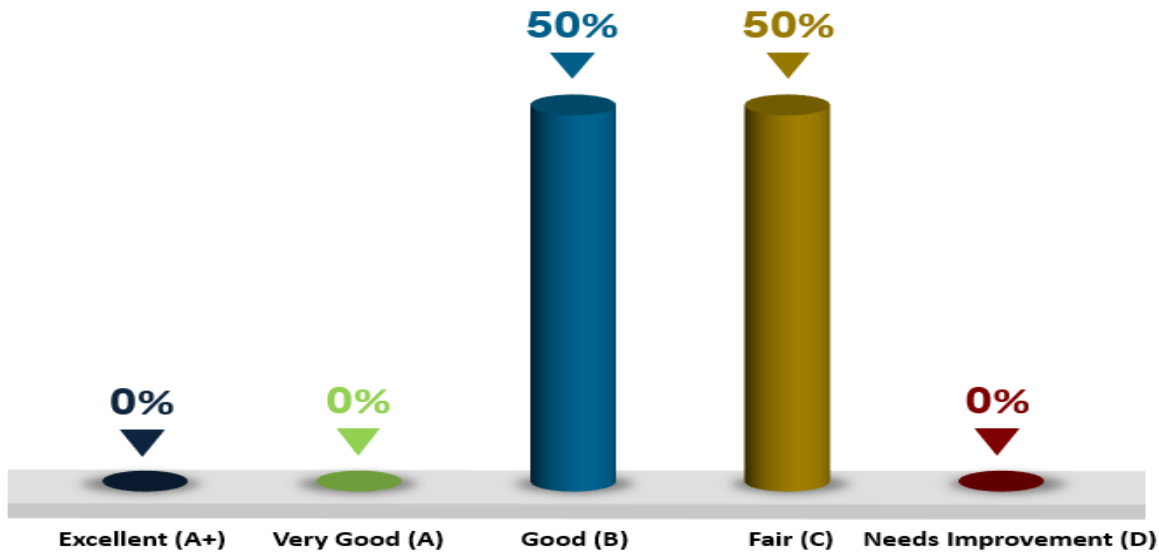


أظهرت النتائج أن شركة واحدة فقط بنسبة 5% حصلت على تقييم ممتاز، تلتها شركة أخرى بنفس النسبة حصلت على تقييم جيد جدًا. كما بلغ عدد الشركات التي حصلت على تقييم جيد نحو 8 شركات بنسبة 40%، وهي الفئة الأكبر ضمن العينة، مما يشير إلى تمركز معظم الشركات عند هذا المستوى من الأداء. وجاءت بعد ذلك الشركات التي حصلت على تقييم مقبول بعدد 6 شركات بنسبة 30%، تليها الشركات التي تحتاج إلى تحسين بعدد 4 شركات بنسبة 20%. ويعكس هذا التوزيع أن غالبية الشركات تتركز في المستويين المتوسط والدنيا من الالتزام بمعايير الإفصاح.

### قطاع التخصيم:

يوضح البيان التالي نتائج تقييم الإفصاحات الصادرة عن الشركات، والبالغ عددها 4 شركات، وهو ما يعكس محدودية المشاركة في الإفصاح ضمن هذا القطاع، ويُبرز الحاجة إلى تعزيز الوعي بأهمية الإفصاح والاستدامة لدى باقي الشركات.

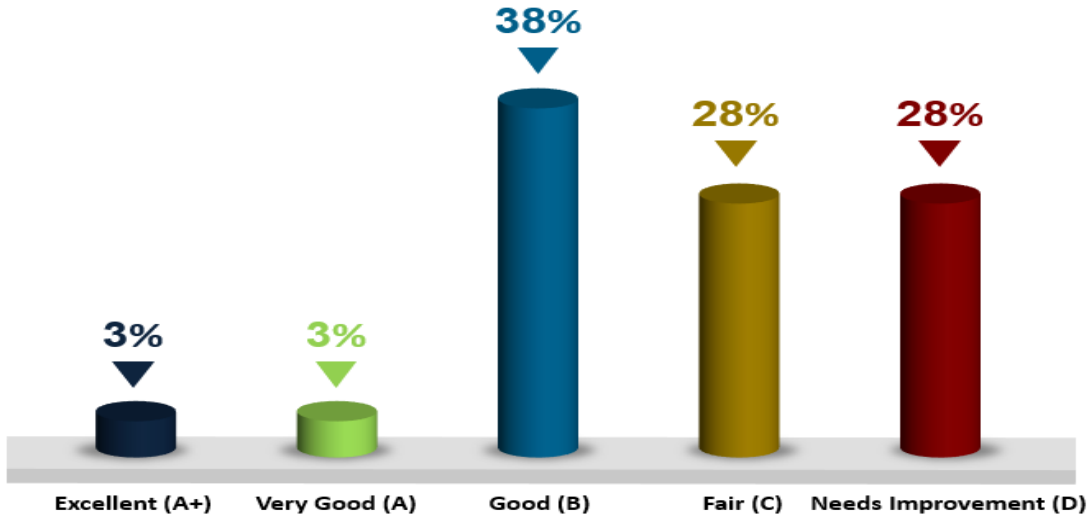
بيان (11): توزيع قطاع التخصيم وفقًا لمستويات التقييم



وقد أظهرت النتائج أنه لا توجد أي شركة في هذا القطاع حصلت على تقييم ممتاز، كما لم تحصل أي شركة أيضا على تقييم جيد جدًا، مما يشير إلى غياب الشركات القادرة على تحقيق الالتزام الكامل بأفضل ممارسات الإفصاح والحوكمة، وفي المقابل، بلغت نسبة الشركات الحاصلة على تقييم جيد نحو 50% بعدد شركتين، بينما حصلت شركتان أخريان بنسبة 50% على تقييم مقبول، أما فيما يتعلق بتقييم يحتاج إلى تحسين، فقد سجلت نسبة 0%.

## قطاع التأجير التمويلي:

يوضح البيان التالي نتائج تقييم الإفصاحات الصادرة عن الشركات، والبالغ عددها 29 شركة.  
بيان (12): توزيع قطاع التأجير التمويلي وفقًا لمستويات التقييم

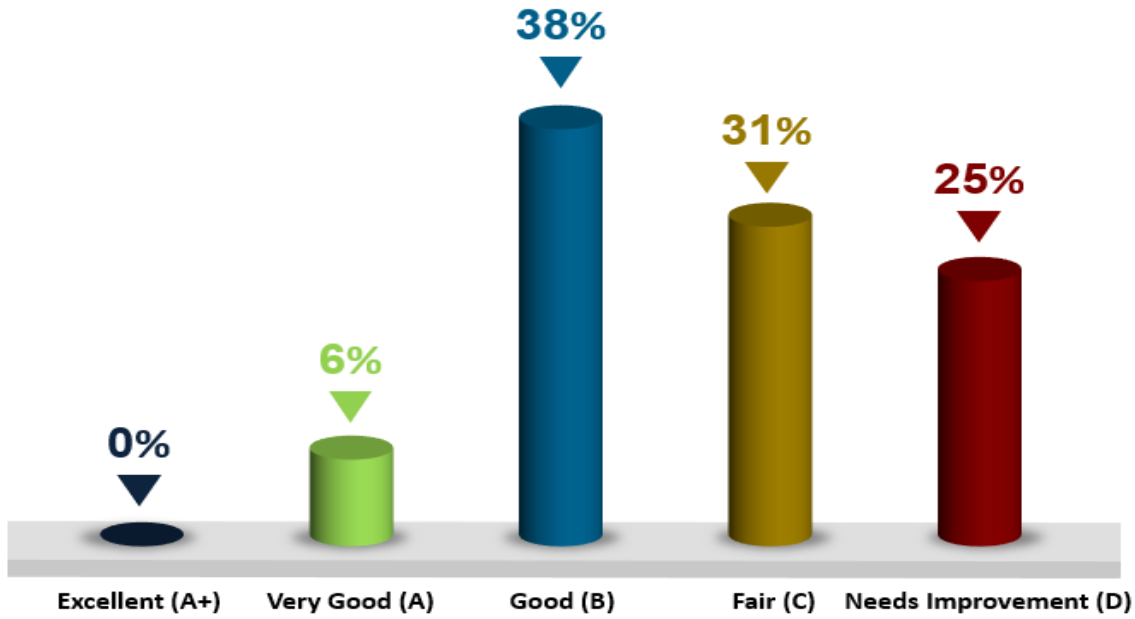


أظهرت النتائج أن شركة واحدة فقط بنسبة 3% حصلت على تقييم ممتاز، تلتها شركة أخرى بنفس النسبة حصلت على تقييم جيد جدًا. كما بلغ عدد الشركات التي حصلت على تقييم جيد نحو 11 شركة بنسبة 38%، وهي الفئة الأكبر ضمن العينة، مما يشير إلى تمركز غالبية الشركات عند هذا المستوى من الأداء. وجاءت بعد ذلك الشركات التي حصلت على تقييم مقبول بعدد 8 شركات بنسبة 28%، وهي نفس النسبة التي حققتها الشركات التي تحتاج إلى تحسين بعدد مماثل، ويشير هذا التوزيع إلى أن الغالبية العظمى من الشركات لا تزال تتركز ضمن المستويات المتوسطة والدنيا من الالتزام بمعايير الإفصاح.

## قطاع التمويل متناهي الصغر:

يوضح البيان التالي نتائج تقييم الإفصاحات الصادرة عن الشركات، والبالغ عددها 16 شركة، حيث يعكس توزيع مستويات الأداء المختلفة صورة واضحة عن واقع الإفصاح في هذا القطاع الحيوي الذي يستهدف الفئات الأكثر احتياجًا ضمن منظومة التمويل.

بيان (13): توزيع قطاع التمويل متناهي الصغر وفقاً لمستويات التقييم



أظهرت النتائج غياب أي شركة حاصلة على تقييم ممتاز، بما يعكس عدم تمكن أي من الشركات من تحقيق التزام كامل وشامل بمعايير الإفصاح والاستدامة. في حين حصلت شركة واحدة فقط بنسبة 6% على تقييم جيد جداً، وبالنسبة للشركات التي حصلت على تقييم جيد، فقد بلغ عددها 6 شركات بنسبة 38%، وهي الفئة الأكبر ضمن هذه العينة، تلتها الشركات التي حصلت على تقييم مقبول بعدد 5 شركات بنسبة 31%، أما الشركات التي جاءت ضمن فئة يحتاج إلى تحسين، فقد بلغ عددها 4 شركات بنسبة 25%.

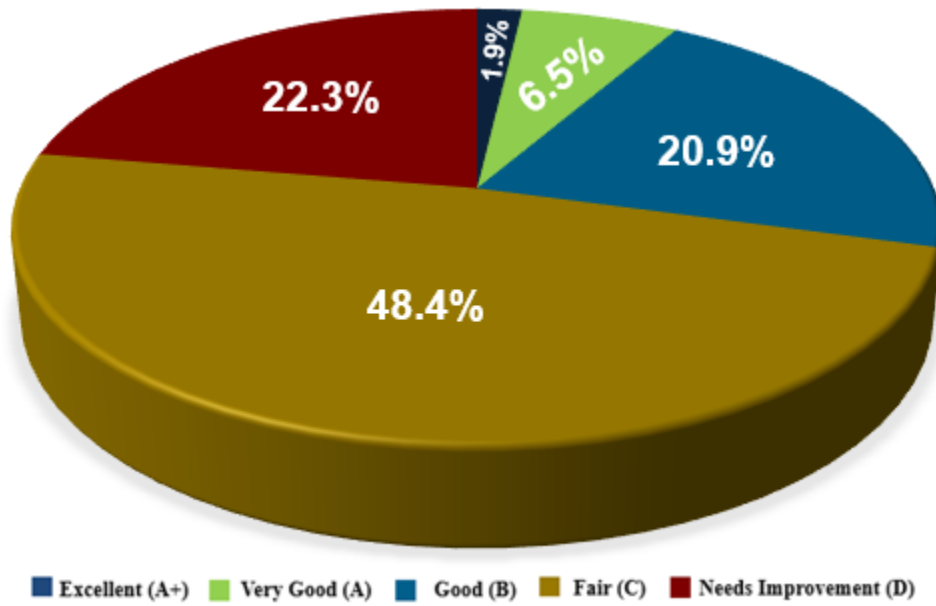
## القسم الثاني: تحليل نتائج تقييم إفصاحات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

يتناول هذا الجزء تحليل إفصاحات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لرصد الاتجاهات العامة ومستوى نضج الإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكومية، من خلال تحليل عام وتحليل قطاعي يشمل قطاع الخدمات المالية غير المصرفية وبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

### التحليل العام للشركات المقيدة بالبورصة المصرية:

يوضح البيان التالي نتائج تقييم الإفصاحات الصادرة عن الشركات، والبالغ عددها 215 شركة من إجمالي الشركات المقيدة، وذلك وفقاً لتوزيعها على مستويات الأداء المختلفة، ويهدف هذا التحليل إلى إبراز درجة التباين في مستويات الأداء العام ومدى التزام الشركات بمعايير ومتطلبات الإفصاح.

بيان (14): نسب مستويات التقييم للشركات المقيدة بالبورصة



تشير النتائج إلى تفاوت واضح لدى الشركات المقيدة بالبورصة في جودة الإفصاحات، ويعكس هذا التفاوت مستويات مختلفة من الوعي المؤسسي والتطبيق العملي لمبادئ الاستدامة، مما يستدعي النظر في العوامل المؤثرة على جودة الإفصاحات وتعزيزها.

وفيما يتعلق بالشركات الحاصلة على أعلى مستويات التقييم، فقد بلغ عدد الشركات التي حصلت على تقييم ممتاز نحو 4 شركات فقط، بنسبة 1.9% من إجمالي الشركات محل التقييم، وهو ما يعكس محدودية الشركات القادرة على تقديم إفصاحات شاملة ودقيقة تتماشى مع المعايير المتقدمة للاستدامة وتحقق أعلى

درجات الجودة. كما حصلت 14 شركة بنسبة 6.5% على تقييم جيد جدًا، بما يشير إلى وجود شريحة محدودة تمكنت من تجاوز الحد الأدنى لمتطلبات الإفصاح، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى مزيد من التطوير لتعزيز الاتساق والعمق في الإفصاحات المقدمة.

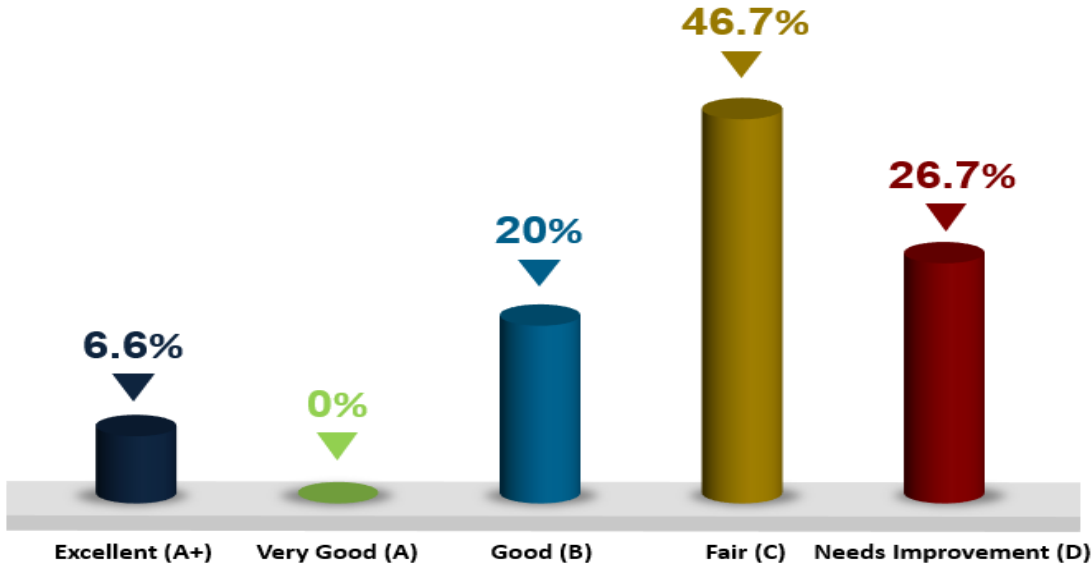
أما الشركات المصنفة ضمن تقييم جيد، فقد بلغ عددها 45 شركة بنسبة 20.9%، وهو ما يعكس وجود قاعدة لا بأس بها من الشركات التي نجحت في تلبية المتطلبات الأساسية للإفصاح بدرجة معقولة، مع استمرار الحاجة إلى تطوير نظم الإفصاح لديها والانتقال التدريجي إلى مستويات أعلى من الجودة وربط الإفصاح بالاستراتيجية المؤسسية.

وفي المقابل، جاءت الشركات الحاصلة على تقييم مقبول باعتبارها الشريحة الأكبر عددًا، حيث بلغ عددها 104 شركة بنسبة 48.4%، وهو ما يدل على تمركز غالبية الشركات عند مستويات محدودة من جودة الإفصاح، ويعكس وجود قصور في القدرات المؤسسية وآليات التطبيق العملي لمتطلبات الاستدامة. كما بلغ عدد الشركات التي حصلت على تقييم يحتاج إلى تحسين نحو 48 شركة بنسبة 22.3%، بما يكشف عن تحديات واضحة تواجه هذه الشركات في الالتزام بمعايير الإفصاح، ويؤكد الحاجة إلى تكثيف برامج التدريب وبناء القدرات، إلى جانب تقديم الدعم الفني اللازم، بما يسهم في الارتقاء بالممارسات المؤسسية وتحسين جودة الإفصاحات على مستوى السوق ككل.

## تحليل الشركات المقيدة بالبورصة العاملة بقطاع الخدمات المالية غير المصرفية:

يوضح البيان التالي نتائج تقييم الإفصاحات الصادرة عن الشركات، والبالغ عددها 30 شركة.

بيان (15): توزيع قطاع الخدمات المالية غير المصرفية وفقاً لمستويات التقييم



أظهرت نتائج التقييم أن شركتين فقط قد حصلتا على تقييم ممتاز، بما يمثل نسبة 6.6% من إجمالي العينة. ولم يتم تسجيل أي شركة ضمن فئة جيد جداً، حيث بلغت نسبتهم 0%. في حين حصلت 6 شركات على تصنيف جيد، ما يعادل 20% من العينة.

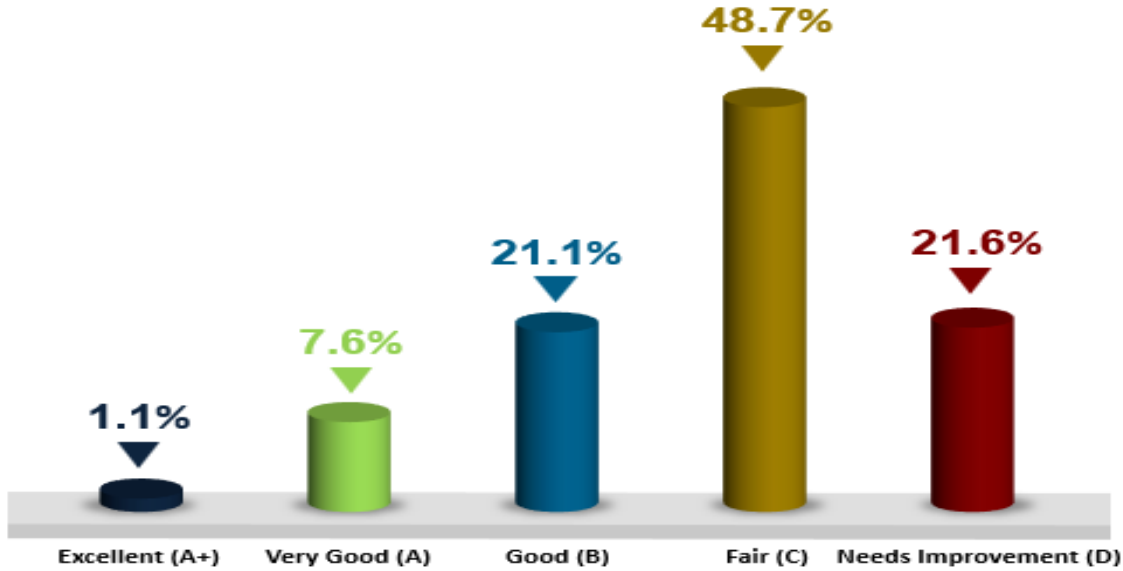
وكانت غالبية الشركات، وبعدد 14 شركة، قد تم تصنيفها ضمن فئة تقييم مقبول، ممثلة 46.7% من إجمالي العينة، وهو ما يشير إلى تركيز الجزء الأكبر من الشركات عند هذا المستوى. أما فئة الشركات التي تحتاج إلى تحسين، فقد بلغ عددها 8 شركات بنسبة 26.7%، لتأتي في المرتبة الثانية من حيث التوزيع النسبي ضمن العينة.

ومن حيث التوزيع القطاعي للشركات المشمولة بالتقييم، ووفقاً لتصنيف الهيئة العامة للرقابة المالية، تبين أن الجزء الأكبر من الشركات، وعددها 26 شركة، ينتمي إلى قطاع سوق المال، في حين يندرج شركتان ضمن قطاع التأمين، وشركتان ضمن قطاع التأجير التمويلي، بينما لم يتم تمثيل باقي القطاعات الأخرى ضمن العينة.

## تحليل الشركات المقيدة بالبورصة العاملة بالقطاعات الأخرى:

يوضح البيان التالي نتائج تقييم الإفصاحات الصادرة عن الشركات، والبالغ عددها 185 شركة.

بيان (16): توزيع القطاعات الأخرى وفقاً لمستويات التقييم



أظهرت نتائج التقييم أن شركتين فقط حصلتا على تصنيف ممتاز، ممثلاً نحو 1.1% من إجمالي العينة، مما يعكس محدودية عدد الشركات التي تجاوزت المستوى الأعلى في جودة الإفصاح. فيما تم تسجيل 14 شركة ضمن فئة جيد جداً، أي ما يعادل 7.6% من العينة، وحصلت 39 شركة على تصنيف جيد، بما يمثل 21.1% من إجمالي العينة.

وجاءت فئة مقبول لتستوعب الجزء الأكبر من الشركات، حيث بلغ عددها 90 شركة، أي ما يعادل 48.7% من إجمالي العينة، مما يشير إلى تمركز معظم الشركات عند هذا المستوى في جودة الإفصاح. أما فئة تحتاج إلى تحسين، فقد سجلت 40 شركة، تمثل 21.6% من العينة، مما يعكس وجود عدد ملحوظ من الشركات التي يتطلب أداؤها تعزيز معايير الإفصاح.



## ثانياً: تحليل نتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD)

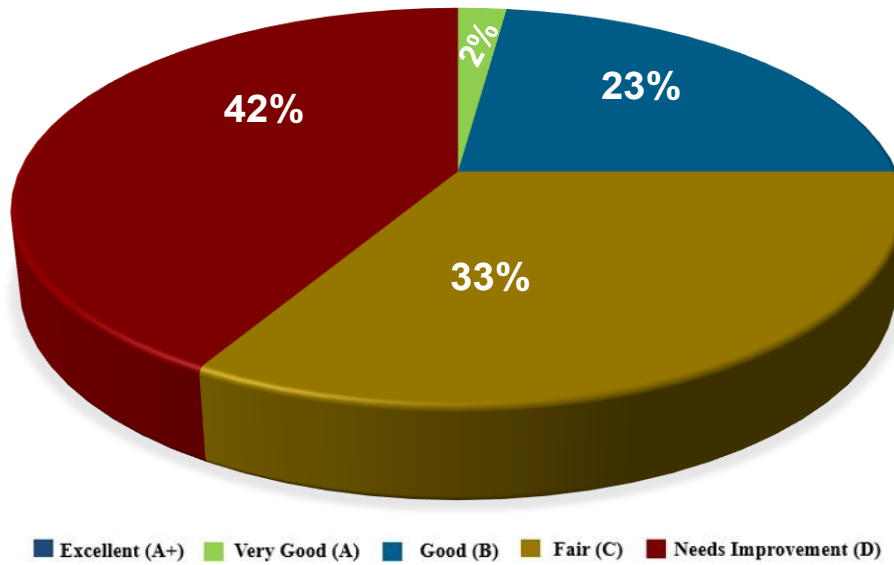
في هذا الجزء من التقرير، سيتم تحليل نتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) لعدد 167 شركة، وذلك بهدف الوقوف على مدى توافق هذه الإفصاحات مع توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ (TCFD)، وتحديد مستوى نضج الإفصاح داخل السوق المصري. ولتحقيق دقة وشمولية أكبر في التحليل، تم تقسيم الإفصاحات إلى قسمين رئيسيين وفقاً لحالة القيد: القسم الأول يختص بالشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة، ويتضمن تحليلاً عاماً لها وتحليلاً قطاعياً للشركات المالية غير المصرفية حسب نشاطها؛ والقسم الثاني يخص الشركات المقيدة بالبورصة، ويشمل تحليلاً عاماً لمستوى الإفصاح، يتبعه تحليل تفصيلي لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية بشكل مستقل، ثم لبقية القطاعات الأخرى.

### القسم الأول: تحليل نتائج تقييم إفصاحات الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة

يتناول هذا الجزء تحليل إفصاحات الشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية لرصد مستويات الإفصاح عن الآثار المالية للتغيرات المناخية، من خلال تحليل عام وتحليل قطاعي وفقاً للقطاع المالي غير المصرفي. التحليل العام للشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية:

أظهرت نتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة تبايناً ملحوظاً في مستويات الأداء بين الشركات محل التقييم 48 شركة، كما هو موضح في البيان التالي:

بيان (17): النسب المئوية للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة حسب مستويات التقييم



تعكس نتائج تقييم إفصاحات الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة المصرية مستوى محدوداً من الالتزام بممارسات الإفصاح، إذ لم تحصل أي من الشركات على تقييم ممتاز، مما يشير إلى ندرة الشركات القادرة على تقديم إفصاحات شاملة ومتوافقة مع أفضل الممارسات والمعايير المتقدمة. وفي هذا الإطار، حصلت شركة واحدة فقط، بنسبة 2% على تقييم جيد جداً، وهو ما يعكس وجود شريحة ضيقة نجحت في تجاوز الحد الأدنى لمتطلبات الإفصاح وتحقيق مستوى متقدم نسبياً من الشفافية والاتساق، إلا أن هذا التقدم لا يزال بعيداً عن بلوغ مرحلة الريادة المؤسسية المستدامة.

أما الشركات المصنفة ضمن تقييم جيد، فقد بلغ عددها 11 شركة بنسبة 23%، مما يدل على وجود جهود ملموسة لتحسين الإفصاح، إلا أنها تحتاج إلى تطوير إضافي لضمان التكامل والاكتمال في عرض البيانات المناخية وربطها بالاستراتيجية المؤسسية. وفي المقابل، تمثل الشركات الحاصلة على تقييم مقبول الشريحة الأكبر، بإجمالي 16 شركة بنسبة 33%، وهو ما يعكس أن غالبية الشركات لا تزال في مراحلها الأولى من تبني الإفصاح المناخي بشكل منهجي، وتعتمد على ممارسات إجرائية أساسية دون وجود منظومة واضحة لإدارة المخاطر المناخية.

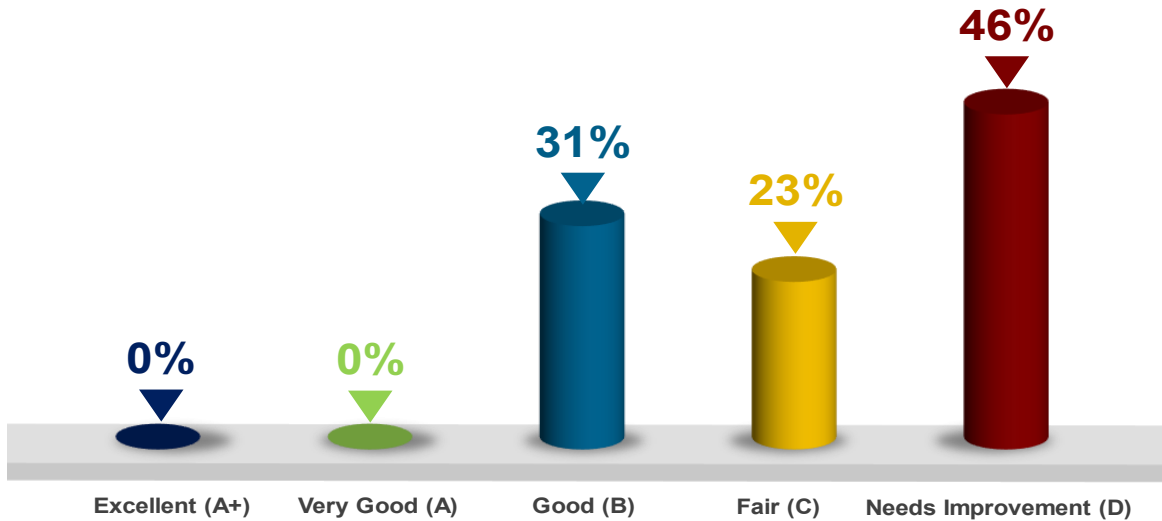
وأخيراً، فإن الشركات التي حصلت على تقييم يحتاج إلى تحسين، والبالغ عددها 20 شركة بنسبة 42%، تمثل التحدي الأكبر للقطاع، إذ يعكس هذا المستوى ضعف الالتزام بالمعايير المعتمدة، واعتماد الإفصاح على بيانات عامة وغير متكاملة، مع غياب آليات واضحة للحوكمة وإدارة المخاطر. وتؤكد هذه النتائج الحاجة الملحة إلى تعزيز الدعم الفني وبناء القدرات المؤسسية، وتطوير نظم الإفصاح لضمان رفع جودة الإفصاحات وتحقيق مستوى أعلى من الشفافية والكفاءة داخل هذا القطاع.

### التحليل القطاعي لنتائج تقييم إفصاحات (TCFD) الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة:

في إطار تقييم الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة، تم إجراء تحليل قطاعي لكافة القطاعات المالية غير المصرفية التي تخضع لرقابة الهيئة؛ لإبراز أوجه التباين في مستويات الإفصاح بين مختلف تلك القطاعات.

#### قطاع سوق المال:

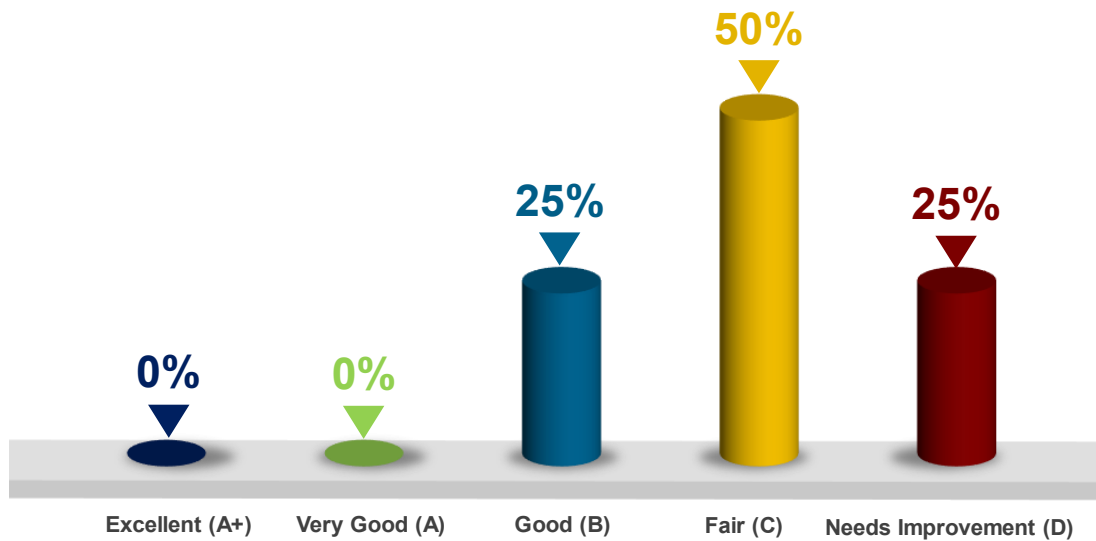
يوضح البيان التالي نتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) للشركات غير المقيدة بالبورصة والعاملة في قطاع سوق المال، والبالغ عددها 13 شركة.  
بيان (18): توزيع قطاع سوق المال وفقاً لمستويات التقييم



تشير نتائج التقييم الخاصة بالشركات إلى أن مستوى الإفصاح عن الآثار المالية للتغيرات المناخية لا يزال محدودًا، حيث لم تحقق أي شركة تقييمًا ممتازًا أو جيد جدًا. وحصلت 4 شركات بنسبة 31% على تقييم جيد، مما يعكس بداية اهتمام بالإفصاح المناخي، في حين جاءت 3 شركات بنسبة 23% ضمن فئة مقبول، وهو ما يشير إلى إفصاحات جزئية تقتصر على الاتساق والعمق. أما النسبة الأكبر 46%، فكانت من نصيب الشركات التي حصلت على تقييم يحتاج إلى تحسين، بإجمالي 6 شركات، ما يؤكد ضعف دمج اعتبارات التغير المناخي في الإفصاحات الحالية، والحاجة إلى تعزيز الوعي وبناء القدرات لتحسين جودة الإفصاح في هذا القطاع.

### قطاع التأمين:

يوضح البيان التالي نتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) للشركات غير المقيدة بالبورصة والعاملة في قطاع التأمين، والبالغ عددها 12 شركة.  
بيان (19): توزيع قطاع التأمين وفقًا لمستويات التقييم



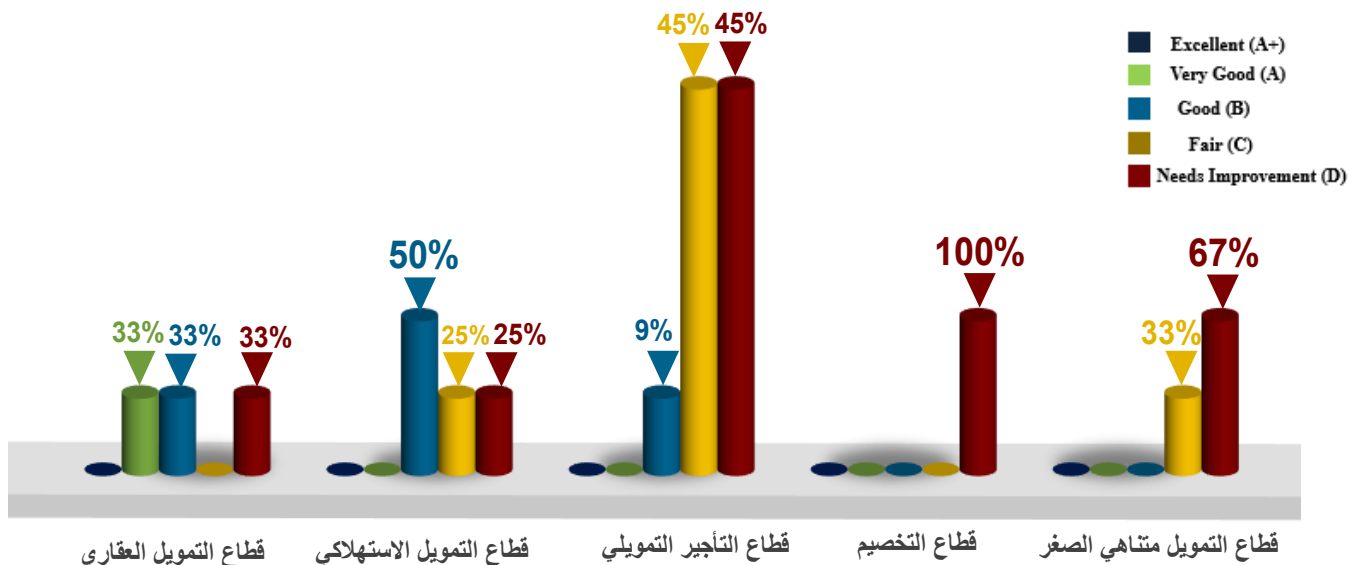
تشير نتائج التقييم الخاصة بالشركات إلى أن مستوى الإفصاح عن الآثار المالية للتغيرات المناخية يتسم بالتفاوت، مع غلبة الطابع الجزئي وغير المتكامل في الإفصاحات المقدمة، حيث لم تحقق أي شركة تقييمًا ممتازًا أو جيد جدًا، مما يعكس غياب الممارسات المتقدمة في الإفصاح المناخي داخل هذا القطاع.

وجاءت فئة جيد بنسبة 25% بعدد 3 شركات ضمن فئة جيد، ما يشير إلى بداية اهتمام بعض الشركات بتضمين اعتبارات التغير المناخي ضمن تقاريرها ومحاولتها مواءمتها مع متطلبات الإفصاح، وإن كان ذلك لا يزال في نطاق محدود. بينما شكّلت فئة مقبول النسبة الأكبر، بنسبة 50% بعدد 6 شركات، وهو ما يعكس إفصاحات جزئية يغلب عليها الطابع الوصفي دون وجود ربط واضح بين المخاطر المناخية والأداء المالي. أما الفئة الأخيرة، فقد جاءت بنسبة 25% بعدد 3 شركات ضمن فئة يحتاج إلى تحسين، ما يشير إلى استمرار غياب البنية المؤسسية الداعمة للإفصاح المناخي، والحاجة إلى رفع مستوى الوعي وبناء القدرات داخل شركات التأمين لتحسين جودة الإفصاحات المستقبلية.

### قطاعات التمويل:

يعرض البيان التالي نتائج التقييم المجمع للشركات غير المقيدة العاملة في قطاعات التمويل المختلفة، والتي تشمل التمويل العقاري، والتمويل الاستهلاكي، والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتمويل متناهي الصغر، بإجمالي 23 شركة. وقد تم دمج هذه القطاعات في تحليل واحد لانخفاض عدد الشركات في كل قطاع على حدة، ولسهولة ووضوح التحليل، فضلاً عن تشابه طبيعة أنشطتها من حيث الدور التمويلي وآليات تقديم الخدمات المالية، مما يجعل من الملائم تحليلها ضمن إطار موحد يعكس أداء قطاع التمويل ككل في مجال الإفصاح المناخي. ويوضح البيان التالي التوزيع النسبي للشركات وفقاً لمستويات التقييم المختلفة، بما يبرز الاتجاه العام لجودة الإفصاحات في هذا القطاع والفرص المتاحة لتعزيزها.

بيان (20): توزيع الشركات غير المقيدة بقطاعات التمويل وفقاً لمستويات التقييم



تُظهر نتائج التقييم أن أداء الشركات غير المقيدة العاملة في قطاع التمويل العقاري، والبالغ عددها 3 شركات، اتم بتباين ملحوظ في مستويات الإفصاح. إذ لم تحصل أي شركة على تقييم ممتاز، بينما حصلت نسبة 33% تمثل شركة واحدة على تقييم جيد جدًا، تلتها نسبة مماثلة 33% أيضًا تمثل شركة واحدة حصلت على تقييم جيد. في المقابل، لم تُسجل أي شركة ضمن فئة مقبول، وكذلك جاءت شركة واحدة بنسبة 33% ضمن فئة يحتاج إلى تحسين. ويُشير هذا التوزيع إلى وجود تفاوت واضح في نضج الإفصاح داخل القطاع، مع بروز عدد محدود يُظهر تقدمًا نسبيًا مقابل استمرار ضعف الالتزام المؤسسي لدى البقية.

وفيما يتعلق بقطاع التمويل الاستهلاكي، الذي يضم 4 شركات، تُظهر النتائج غيابًا تامًا للمستويات العليا من الأداء، حيث لم تحصل أي شركة على تقييم ممتاز أو جيد جدًا. في المقابل، جاءت نسبة 50% تمثل 2 شركة ضمن فئة جيد، بينما حصلت شركة واحدة بنسبة 25% على تقييم مقبول، وجاءت شركة واحدة فقط بنسبة 25% ضمن فئة يحتاج إلى تحسين. وتُبرز هذه النتائج أن القطاع لا يزال في مرحلة مبكرة من تبني ممارسات الإفصاح المناخي، مع تفاوت نسبي في درجة التقدم بين الشركات.

أما قطاع التأجير التمويلي، الذي يضم 11 شركة، فقد أظهرت نتائجه غياب الفئات العليا أيضًا، إذ لم تحصل أي شركة على تقييم ممتاز أو جيد جدًا. بينما جاءت شركة واحدة فقط بنسبة 9% ضمن فئة جيد، في حين جاءت 5 شركات بنسبة 45% ضمن فئة مقبول، و5 شركات أخرى بنسبة مماثلة 45% ضمن فئة يحتاج إلى تحسين. وتشير هذه النتائج إلى أن القطاع يتركز بشكل واضح في الفئات الأدنى من الالتزام، مما يعكس محدودية إدماج قضايا المناخ في هياكل الحوكمة والإفصاح بالشركات العاملة في هذا المجال، رغم اتساع حجم القطاع نسبيًا مقارنة بغيره.

وفي قطاع التخصيم، الذي يضم 2 شركة، تُظهر النتائج غيابًا تامًا للفئات العليا والمتوسطة من الأداء، حيث لم تحصل أي شركة على تقييم ممتاز أو جيد جدًا أو جيد أو مقبول. بينما جاءت الشركتان بنسبة 100% ضمن فئة يحتاج إلى تحسين، وهو ما يعكس ضعفًا واضحًا في قدرة الشركات على تلبية متطلبات الإفصاح، نتيجة محدودية القدرات المؤسسية والموارد المتاحة داخل هذا القطاع.

أما قطاع التمويل متناهي الصغر، الذي يضم 3 شركات، فقد أظهرت نتائجه نمطاً مشابهاً من حيث تدني المستويات العليا من الأداء، حيث لم تحصل أي شركة على تقييم ممتاز أو جيد جداً أو حتى تقييم جيد. في المقابل، جاءت شركة واحدة بنسبة 33% ضمن فئة مقبول، بينما جاءت شركتان بنسبة 67% ضمن فئة يحتاج إلى تحسين. ويُشير ذلك إلى أن معظم الشركات العاملة في هذا القطاع تواجه صعوبات واضحة في تلبية متطلبات الإفصاح المناخي، نظراً لصغر حجمها وضعف بنيتها المؤسسية والفنية، ما يتطلب مزيداً من الدعم لتعزيز قدرتها على التوافق مع متطلبات الإفصاح مستقبلاً.

يتضح من العرض السابق أن قطاعات التمويل غير المصرفي الخمسة تُظهر مستويات متقاربة من الأداء تعكس ضعف نضج الإفصاح المناخي بوجه عام، مع تفاوتات محدودة بين القطاعات. فقد أظهرت النتائج غياب التقييمات العليا (ممتاز وجيد جداً) في جميع القطاعات تقريباً، مما يشير إلى أن الإفصاح عن الآثار المالية للتغيرات المناخية لا يزال في مرحلة تأسيسية لدى الغالبية العظمى من الشركات. وفي الوقت نفسه، تُبرز النتائج أن القطاعات الأكبر حجماً والأكثر تنظيماً تمتلك نسبياً مستوى أعلى من الإدراك والالتزام مقارنة بالقطاعات الأصغر، وهو ما يعكس تأثير النضج المؤسسي والقدرات الفنية في تحسين جودة الإفصاح. وتؤكد هذه الاتجاهات الحاجة إلى تعزيز القدرات المؤسسية والرقابية داخل قطاعات التمويل غير المصرفي لرفع مستوى التوافق مع متطلبات الإفصاح، من خلال نشر الوعي، وتبني ممارسات الإفصاح المستندة إلى البيانات، وتطوير الأطر الداخلية للحوكمة وإدارة المخاطر المناخية بما يواكب المعايير الدولية.

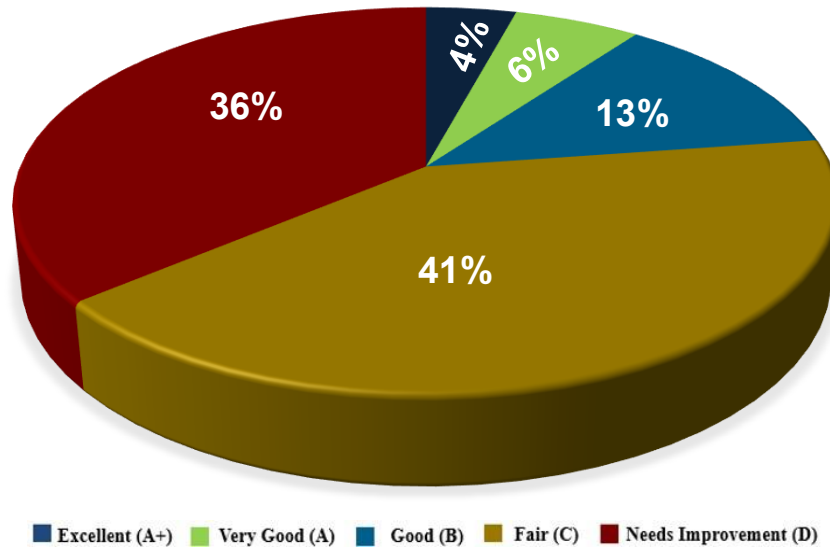
## القسم الثاني: تحليل نتائج تقييم إفصاحات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

يتناول هذا الجزء تحليل إفصاحات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لرصد الاتجاهات العامة ومستوى نضج الإفصاح عن الآثار المالية للتغيرات المناخية، من خلال تحليل عام وتحليل قطاعي يشمل قطاع الخدمات المالية غير المصرفية وبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

### التحليل العام للشركات المقيدة بالبورصة المصرية:

يعرض الشكل التالي التوزيع الإجمالي لنتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، والبالغ عددها 119 شركة، وذلك لتوضيح الاتجاه العام لمستويات الأداء عبر فئات التقييم المختلفة، كما هو موضح في البيان التالي:

بيان (21) نسب مستويات التقييم للشركات المقيدة بالبورصة



أظهرت نتائج تقييم الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، تفاوتًا واضحًا في مستويات الأداء. فئة ممتاز مثلت نسبة 4% أي 5 شركات، وهي الشركات التي حققت إفصاحات شاملة ومتوافقة بدرجة عالية مع الإفصاح المناخي. تلتها فئة جيد جدًا بنسبة 6% أي 7 شركات، وتمثل الشركات التي أحرزت تقدمًا ملحوظًا لكنها لا تزال بحاجة لتحسين بعض الجوانب الفنية مثل تحديد الآثار المالية بدقة وآليات المتابعة. أما فئة جيد فبلغت 13% أي 15 شركة، وتشير إلى الشركات التي بدأت تبني ممارسات إفصاح منظمة لكنها ما زالت تركز على الجوانب العامة دون ربط كافٍ بالأداء المالي والخطط المستقبلية.



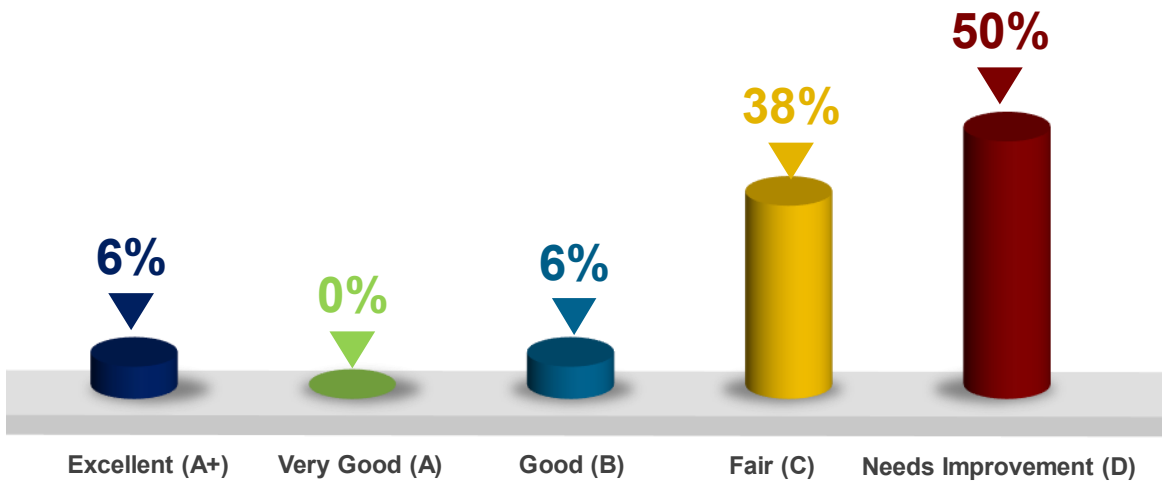
بينما استحوذت فئة مقبول على النسبة الأكبر بنسبة 41% أي 49 شركة، وتعكس الشركات التي لا تزال في مرحلة تأسيسية، حيث تقتصر جهودها غالبًا على عرض المبادرات العامة دون تفاصيل مالية واضحة. وأخيرًا، جاءت فئة يحتاج إلى تحسين بنسبة 36% أي 43 شركة، وتظهر ضعفًا ملحوظًا في الإفصاح وغالبًا تفتقد الأطر المؤسسية اللازمة لتطبيق معايير الإفصاح بفعالية.

بشكل عام، تُبرز النتائج أن الغالبية العظمى من الشركات غير المقيدة لا تزال في المراحل الأولى من تبني الإفصاح المناخي، مع وجود عدد محدود فقط أظهر نضجًا مؤسسيًا متقدمًا، مما يؤكد الحاجة إلى دعم فني وتوعية لتعزيز الالتزام بمعايير الإفصاح المالي المرتبط بالمناخ.

### تحليل الشركات المقيدة بالبورصة العاملة بقطاع الخدمات المالية غير المصرفية:

يعرض البيان التالي نتائج التقييم المجمع للشركات المقيدة العاملة في قطاع خدمات مالية غير مصرفية، والتي تشمل سوق المال، والتأمين، وقطاعات التمويل المختلفة، بإجمالي 16 شركة. تم دمج هذه القطاعات في تحليل واحد نظرًا لتشابه طبيعتها أنشطتها من حيث الدور التمويلي وآليات تقديم الخدمات المالية، مما يجعل من الملائم تحليلها ضمن إطار موحد يعكس أداء القطاع ككل في مجال الإفصاح المناخي، وهي القطاعات التي تخضع لرقابة الهيئة من زاويتين مختلفتين كونها شركات مقيدة بالإضافة إلى أن نشاطها أساسًا مراقب من جهة الهيئة العامة للرقابة المالية.

بيان (22) نسب مستويات التقييم للشركات المقيدة بالبورصة العاملة بقطاع الخدمات المالية غير المصرفية

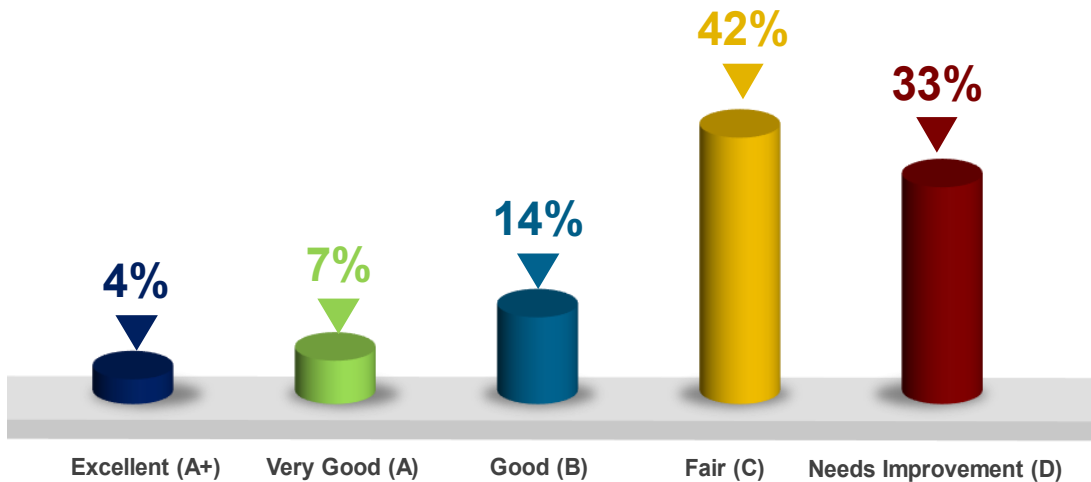


أظهرت نتائج تقييم الإفصاحات المناخية للشركات المقيدة بالبورصة في قطاع خدمات مالية غير مصرفية تفاوتًا واضحًا في مستويات الأداء. فبلغت فئة ممتاز نسبة 6% أي شركة واحدة، وهي الشركة الوحيدة التي حققت إفصاحات شاملة ومتوافقة مع متطلبات الإفصاح بدرجة عالية.

أما فئة جيد جدًا فلم تسجل أي شركة، في حين بلغت فئة جيد نسبة 6% أي شركة واحدة، واستحوذت فئة مقبول على نسبة 38% أي 6 شركات، وتشير إلى الشركات التي تعمل على تبني الإفصاح لكنها ما زالت في مرحلة تأسيسية وتركز على المبادرات العامة دون تفاصيل مالية كافية. في المقابل، جاءت فئة يحتاج إلى تحسين الأعلى بنسبة 50% أي 8 شركات، مما يعكس ضعفًا ملحوظًا في الإفصاح وغياب الأطر المؤسسية اللازمة لتطبيق معايير الإفصاح بفعالية.

### تحليل الشركات المقيدة بالبورصة العاملة بالقطاعات الأخرى:

يعرض البيان التالي نتائج التقييم المجمعة للشركات المقيدة العاملة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، بإجمالي 103 شركة. تم دمج هذه القطاعات في تحليل واحد لتسهيل تقديم تقييم موحد يعكس جودة الإفصاح المناخي بشكل شامل ويساعد على مقارنة الأداء بين الشركات المختلفة ضمن هذه القطاعات. بيان (23) نسب مستويات التقييم للشركات المقيدة بالبورصة العاملة بالقطاعات الأخرى



أظهرت نتائج تقييم الإفصاحات المناخية للشركات تفاوتًا كبيرًا في مستويات الأداء بين الشركات. فئة ممتاز سجلت 4% أي 4 شركات، وهي الشركات التي قدمت إفصاحات شاملة ومتكاملة ومتوافقة بدرجة عالية مع متطلبات الإفصاح.

أما فئة جيد جدًا فقد بلغت 7% أي 7 شركات، وتشير إلى الشركات التي أحرزت تقدمًا ملحوظًا في الإفصاح لكنها لا تزال بحاجة لتحسين بعض الجوانب الفنية والمالية. في حين بلغت فئة جيد 14% أي 14 شركة، وتمثل الشركات التي بدأت تبني ممارسات إفصاح منظمة لكنها تركز بشكل أكبر على الجوانب العامة دون ربط كافٍ بالأداء المالي أو الخطط المستقبلية.

استحوذت فئة مقبول على النسبة الأكبر 42% أي 42 شركة، وهو ما يعكس أن معظم الشركات لا تزال في مرحلة تأسيسية وتركز على المبادرات العامة دون تفاصيل مالية دقيقة. أما فئة يحتاج إلى تحسين فقد سجلت 33% أي 35 شركة، ما يدل على ضعف ملحوظ في الإفصاح وغياب الأطر المؤسسية اللازمة لتطبيق معايير الإفصاح بفعالية.

بشكل عام، الغالبية العظمى من الشركات (أي ما يقارب 75% من القطاعات الأخرى بين فئتي مقبول ويحتاج إلى تحسين) لا تزال في المراحل المبكرة من تبني الإفصاح المناخي، بينما عدد محدود فقط من الشركات أظهر مستوى متقدمًا من النضج المؤسسي، ما يبرز الحاجة إلى دعم فني وتوعية لتعزيز جودة الإفصاحات في هذا القطاع.

## تحليل جوانب القوة وأوجه القصور في الإفصاحات ESG وTCFD:

في إطار مراجعة الإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المرتبطة بالاستدامة (ESG)، وكذلك الإفصاحات الخاصة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD) للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة والشركات المقيدة بالبورصة، تبين أن هناك مجموعة من الجوانب الإيجابية التي يمكن البناء عليها، في مقابل عدد من أوجه القصور التي تعكس الحاجة إلى مزيد من التطوير والالتزام بالمعايير الدولية.

### أولاً جوانب القوة:



وجود مستوى مقبول من الدقة والوضوح:  
متوسط درجات الدقة والوضوح أعلى نسبياً من باقي المؤشرات، مما يشير إلى أن بعض الشركات تبذل جهداً في تقديم بيانات واضحة ومنظمة.



الاستجابة المبدئية للمتطلبات الرقابية:  
أبدت بعض الشركات تجاوباً أولياً مع متطلبات الإفصاح ESG، من خلال تضمين تقاريرها معلومات متسقة مع الإرشادات، وهو ما يشير إلى بداية بناء قدرات مؤسسية في هذا المجال.



الالتزام الزمني في تقديم التقارير:  
أظهرت معظم الشركات حرصاً واضحاً على الالتزام بالمواعيد المحددة لتقديم التقارير، حيث تم تسليمها في الوقت المطلوب أو في فترة قريبة منه، بما يعكس مستوى جيداً من الانضباط الزمني والالتزام بالمواعيد.

## ثانيًا أوجه القصور:



### تدني النتائج الإجمالية:

تمركزت أغلب الشركات في الفئات الأدنى من التقييم، وهو ما يؤكد أن مستوى الإفصاح الحالي لا يزال في مرحلة مبكرة وبحاجة إلى تطوير شامل.



### غياب المرفقات الداعمة:

كثير من الشركات لم ترفق مستندات داعمة مثل البيانات المالية التفصيلية، الجداول التوضيحية، أو شهادات الاعتماد، وهو ما يضعف جودة الإفصاح.



### انخفاض مستوى الموثوقية:

غالبية التقارير غير معتمدة أو مختومة بشكل رسمي من مجلس الإدارة أو جهات تدقيق مستقلة، ما يقلل من مصداقيتها.



### ضعف الفاعلية:

معظم الشركات حصلت على درجات منخفضة جدًا في معيار الفاعلية، مما يعني أن التقارير غالبًا لا توضح أثر السياسات والممارسات على الأداء الفعلي (أي أنها شكلية أكثر من كونها عملية).

## الخاتمة والتوصيات:

في ضوء ما تناولته أجزاء التقرير من تحليل تفصيلي لمستوى التزام وتقييم جودة الإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG)، والإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD)، وذلك للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة، والشركات المقيدة بالبورصة للسنة المالية 2024، تأتي هذه الخاتمة لتقديم نظرة شاملة تستعرض أبرز النتائج والدلالات المستخلصة من التحليل الكمي والكيفي للإفصاحات.

أظهرت النتائج أن نسبة الالتزام لإجمالي الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة، والشركات المقيدة بالبورصة بالإفصاحات المتعلقة بـ (ESG)، بلغت نحو 76%، وهو ما يعكس تقدماً ملموساً في وعي الشركات بأهمية الإفصاح ودوره في تعزيز الشفافية والمسؤولية المؤسسية. ومع ذلك، فإن غالبية الشركات جاءت في مستوى تقييم مقبول، مما يشير إلى أن الالتزام يتركز في الجوانب الشكلية أكثر من المضمونية، ويبرز الحاجة إلى تطوير جودة الإفصاحات بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

أما الإفصاحات الخاصة بـ (TCFD)، فقد سجلت نسبة التزام بلغت 70%، وهو ما يدل على تصاعد الوعي المؤسسي بقضايا المناخ رغم تفاوت مستويات التطبيق بين القطاعات. كما تبين أن النسبة الأكبر من الشركات تقع أيضاً ضمن مستوى مقبول، في دلالة على أن الإفصاحات لا تزال في مرحلة البناء وتحتاج إلى دعم القدرات الفنية والمؤسسية لتحقيق التكامل والاتساق.

وعلى مستوى إفصاحات (ESG) للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة، حقق قطاع التأمين أعلى نسبة التزام بلغت 92%، بما يعكس اهتماماً واضحاً بقضايا الاستدامة، إلا أن معظم الشركات الملتزمة جاءت في تقييم مقبول، ما يشير إلى ضرورة الارتقاء بمستوى جودة الإفصاحات لتعبر بشكل أفضل عن عمق الالتزام الفعلي بالاستدامة.

في المقابل، بلغت نسب الالتزام في قطاعات التمويل الاستهلاكي، والتأجير التمويلي، والتمويل متناهي الصغر نحو 69%، و88%، و72% على التوالي، وهي نسب أقل من قطاع التأمين، غير أن غالبية الشركات الملتزمة بها حصلت على تقييم جيد، مما يعكس جودة نسبية أعلى في مضمون الإفصاحات، ويشير إلى تطور تدريجي في وعي هذه القطاعات بأهمية الإفصاح وتحسينه.

أما قطاع سوق المال، فقد جاء في أدنى مرتبة من حيث الالتزام بنسبة 39%، بالرغم من كونه أكبر القطاعات من حيث عدد الشركات الخاضعة للالتزام، وصاحب العدد الأكبر من الشركات التي قدمت إفصاحاتها فعلياً، وهو ما يشير إلى أن اتساع قاعدة الشركات في هذا القطاع لم ينعكس بالضرورة على مستوى الالتزام، حيث وقعت النسبة الأكبر من هذه الشركات في مستوى تقييم مقبول، ويؤكد الحاجة إلى مزيد من الجهود التنظيمية لتعزيز الامتثال وجودة الإفصاحات المقدمة.

وعلى مستوى إفصاحات (TCFD) للشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة، يتضح من نتائج التحليل الكمي أن عدد الشركات التي خضعت لمتطلبات الإفصاح لا يزال محدوداً، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معايير ومتطلبات الإفصاح، ونجد أن قطاع التأجير التمويلي حقق النسبة الأكبر من الالتزام، حيث بلغت نسبة الالتزام نحو 68%، ورغم ذلك، فإن النسبة الأكبر من الشركات الملتزمة جاءت ضمن مستويات التقييم الدنيا، وهو ما يعكس التزاماً شكلياً يتركز على استيفاء متطلبات الإفصاح الأساسية دون التعمق في تحليل التأثيرات المالية للتغيرات المناخية على أداء الشركة واستراتيجياتها.

أما قطاع التمويل متناهي الصغر فقد حقق النسبة الأقل من الالتزام، حيث بلغت 33% فقط، كما جاءت أغلب الشركات ضمن المستويات الدنيا من التقييم، وهو ما يشير إلى محدودية الوعي المؤسسي بأهمية الإفصاح في هذا القطاع، إلى جانب ضعف الإمكانيات الفنية والتنظيمية اللازمة لإعداد إفصاحات متكاملة. وتعكس هذه النتيجة الحاجة إلى دعم فني ومؤسسي لرفع جاهزية الشركات العاملة في هذا القطاع بما يمكنها من تطوير منظومة الإفصاح وتحسين جودتها.

وفيما يتعلق بقطاع التمويل العقاري، فقد بلغت نسبة الالتزام 60%، وهي نسبة تقل عن قطاع التأجير التمويلي صاحب نسبة الالتزام الأكبر، إلا أن معظم الشركات الملتزمة ضمن هذا القطاع جاءت في المستويات المرتفعة من التقييم (جيد جداً، وجيد). وتشير هذه النتيجة إلى أن عدد الشركات الملتزمة في هذا القطاع محدود نسبياً، إلا أن تلك الشركات تتميز بجودة إفصاح أعلى ومستوى نضج مؤسسي أفضل في التعامل مع متطلبات الإفصاح.

وبالنسبة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية حققت معدلات مرتفعة من الالتزام بالإفصاحات، سواء المتعلقة (ESG & TCFD)، وهو ما يعكس تطوراً ملحوظاً في استجابة الشركات الملتزمة بمتطلبات الإفصاح، فقد بلغت نسبة الالتزام بالإفصاحات المتعلقة بـ ESG نحو 90%، ومع ذلك نجد أن النسبة الأكبر من الشركات

جاءت ضمن مستوى تقييم مقبول، وهو ما يشير إلى أن الالتزام يتركز في استيفاء متطلبات الإفصاح الأساسية دون التعمق الكافي في جودة المحتوى أو تكامل البيانات، بما يعكس الحاجة إلى مزيد من التطوير في منهجية الإفصاح وتوسيع نطاق الإفصاحات لتشمل الأبعاد الجوهرية.

وفيما يتعلق بالإفصاحات الخاصة بـ TCFD، فقد سجلت الشركات المقيدة نسبة التزام بلغت 85%، ومع ذلك، فإن غالبية الشركات جاءت أيضاً في مستوى تقييم مقبول، الأمر الذي يشير إلى أن الإفصاحات المناخية لا تزال في مراحلها الأولية من حيث الاتساق والدقة، وأن هناك حاجة لتعزيز القدرات الفنية والمؤسسية للشركات في هذا المجال

واستناداً إلى نتائج المراجعة الخاصة بالإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة ESG، وكذا الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية TCFD للشركات المالية غير المصرفية والشركات المقيدة بالبورصة، يتضح أن الشركات التي بادرت بالإفصاح قد خطت خطوة إيجابية نحو تعزيز الشفافية، غير أن هناك عدداً من الإجراءات التي من شأنها رفع جودة وكفاءة الإفصاحات بما يتماشى مع أفضل الممارسات. ويمكن تلخيص التوصيات فيما يلي:





- بناء قدرات مؤسسية مستمرة: وضع تشريع يضمن إنشاء وحدات أو فرق عمل متخصصة في الاستدامة والإفصاحات غير المالية بالشركات، لضمان الاستمرارية وتطوير الأداء على المدى الطويل .
- تعزيز مصداقية الإفصاحات: ضرورة اعتماد التقارير بشكل رسمي من مجالس الإدارة بالشركات، مع الاستعانة بجهات مراجعة مستقلة لضمان موثوقية ودقة البيانات المنشورة.
- تطوير مستوى الفاعلية: الانتقال من الإفصاح الشكلي إلى الإفصاح العملي من خلال إبراز الأثر الفعلي للسياسات والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة على الأداء المؤسسي.
- إرفاق مرفقات وبيانات داعمة: الحرص على تضمين الجداول التفصيلية، المؤشرات الكمية، والمستندات التوضيحية التي تدعم صحة المعلومات وتعزز من شمولية التقارير.
- المراجعة الخارجية للإفصاحات: العمل على التحقق والمراجعة الخارجية للإفصاحات (Auditing)، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، وذلك بما يعزز موثوقية وجودة البيانات والإفصاحات المقدمة من قبل الشركات.
- رفع كفاءة الشركات في مجال الإفصاحات المناخية: تنظيم برامج ودورات تدريبية متخصصة لفرق العمل المسؤولة عن الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية وفقاً لمعيار (IFRS S2)، وتطوير نظم داخلية متكاملة لإدارة وجمع وتحليل البيانات المناخية.



الهيئة العامة للإقابة المالية  
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY



## إيضاح

في إطار حرص الهيئة على دعم الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين، فقد قامت الهيئة بإعداد هذا التقرير ليشمل نتائج تقييم إفصاحات الاستدامة والمناخ (ESG & TCFD) للشركات المالية غير المصرفية والشركات المقيدة بالبورصة عن السنة المالية 2024. ويعتمد التقرير على التحليل الذي أجرته الهيئة لمحتوى الإفصاحات المقدمة من الشركات، وذلك وفقاً للمنهجية المعتمدة في هذا الشأن.

لا يجوز استخدام البيانات الواردة في التقرير دون الإشارة إلى مصادرها.



الهيئة العامة  
للرقابة المالية  
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY







Building Bridges not Walls  
نبني الجسور لا الحواجز

